وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلـوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان :

آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

-دراسة حالة منرج الطيب سعيدة -

من إعداد الطلبة:

* مختاري إيمان

*مولاي امحمد

تحت إشراف الأستاذ:

* العكلي الجيلالي

بمساعدة :بختاوي فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة

الأستاذ:	**محمد محمودي**	**رئيسا**
الأستاذ:	**العكلي الجيلالي**	**مشرفا**
الاستاذة :	**طيبي نادية**	**ممتحنة**
الاستاذة :	**بختاوي فاطمة الزهراء**	**مساعدة**

السنـــــة الجامعيـــــة

2023-2022

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ العكلي الجيلالي " ،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا.

إهداء

لمن منحتني الحياة . إلى نور عيني إلى من وصى بها الله والرسول، أمي ثم أمي ثم أمي. لن أهديك فقط تخرجي بل أهديك كل ما أملك يا حجرتي الدافئة، يا من خاطرت بحياتها من أجلي يا إلى أبي . الغالي . إلى من أعطى حياته .من ضحيتي ونصحتي وتعبتي وسهرتي. أحبك يا أمي اللهم إشفي والداي وأطل في عمرهم فيطاعتك إلى .صدقة علي . يا أبي أنت أعلى ما أملك إخوتي وأخواتي. لكم كل الإحترام فأنتم كنز في الدنيا اللهم إنا أستغيت برحمتك فأصلحلي شأني كله ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين. ربي إني لما أنزلت إلي من خير فقير. ربي أسألك التوفيق والنجاح

مولاي

إهداء

إلى أمي ثم أمي ثم أمي....

ليس فقط لأنك آويتني في رحمك الدافئ تسعة أشهر

و تعاركت مع الموت لتمنحيني الحياة في ميدان المخاض

فكل الأمهات تفعلن ذلك إنما لأنك كنت منذ أنجبتني حتى هذه اللحظة

أما عظيمة إلى حد الذي أشعر فيه لأنك كثيرة علي

و إلى أبي....

أنت الإجابة الثابتة .. الفورية السريعة

التي لا تقبل المراجعة أو التراجع عنها

إذا سئلت عن أجمل الأقدار في حياتي

والى أخواتي..

..فان الأخوات في الدنيا ربيع وما وصف العذوبة فيهم كافٍ

اللهم اجعلني ممن علمتهم فاستخلفتهم و أصلحت بهذا العلم إعمالهم و قلوبهم اللهم

انفعني بما علمتني و زدني علما

مختاري إيمان

ملخص الدراسة:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية لترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة بعد النتائج المرضية التي حققتها هذه المؤسسات في الدول المتقدمة. وفي هذا المجال يضمن التشريع إستراتجيات عامة لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد صدرت قوانين ومراسيم جسدت أهمية هذا القطاع في بناء الاقتصاد الوطني عن طريق آليات لدعمه وترقيته تتمثل في مشاتل المؤسسات ، وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات ،القروض، صندوق الضمان لذا من خلال هذا البحث سنحاول إلقاء الضوء على هذه المؤسسات و دور التشريع الجزائري في تطويرها .

الكلمات المفتاحية :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تطوير و دعم المؤسسات، التنمية الاقتصادية، التشريع الجزائري، آليات التطوير.

Study summary:

The SEM sector is one of the most general economic development poles for the promotion of experts outside of the burns, especially after the satisfactory results achieved by these institutions in the developed countries. In this area, legislation guarantees general strategies to support and up grad the SEM sector. Laws and decrees have been promulgated that reflect the importance of this sector in building the national economy through mechanisms to support and promote it, namely, nurseries, of institutions, promotion agency and investment support, loans, the guaranties fund, so through this research we will try to shed light on these institution and the role of Algerian legislation in their development.

Keywords : Small and medium enterprises, developing and supporting enterprises, economic development, Algerian legislation, development

.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
المقدمة	أ
الفصل الأول: عموميات عن المؤسسات الصغير والمتوسط	
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الثاني: وظائف وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المبحث الثاني: الخصائص وأشكال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المبحث الثالث: :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17
المطلب الأول: مرحلة ما بعد 1962-1982	17
المطلب الثاني: مرحلة 1982-1988	18
المطلب الثالث: مرحلة ما بعد 2001 – 2012	20
الفصل الثاني : ادوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية في الجزائر وأساليب تطويرها	
المبحث الأول:الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	23
المطلب الأول: المساهمة في التشغيل	24
المطلب الثاني: المساهمة في القيمة المضافة	26
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في	27

التجارة الخارجية	
المبحث الثاني: الآليات والهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الأول:الهيئات المدعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	30
المطلب الثاني: الهياكل المستحدثة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	35
المطلب الثالث: البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	38
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	
المبحث الأول : تقديم الدراسة	45
المبحث الثاني: منهجية الدراسة	50
المبحث الثالث: النتائج و مناقشتها	60
الخاتمة	73
قائمة المصادر و المراجع	75
الملاحق	78

المقدمة

المقدمة

لقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام كبير لدى العديد من الدول و المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية ،وهذا بعد أن تبلور في أذهان صناع القرار يقينا أن هذا النوع من المؤسسات كفيل بدفع عجلة الاقتصاد فان الوعي بضرورة فعالية هذا القطاع الحساس وقدرته على النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل في الجزائر يتأكد يوما بعد يوم، فالإرادة السياسية لترقية و تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدت واضحة منذ بدأ الإصلاحات الاقتصادية والتي بدورها تسعى إلى التقليل من الصعوبات والمشاكل التي تعيق نمو هذه المؤسسات والتي من بينها صعوبة حصولها على المعلومات الاقتصادية المضبوطة و المحينة التي تمكنها من رسم تسويق .

فقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال تحولا جذريا في جميع مجالات الحياة، فعملت على تطوير اقتصادها، وذلك باسترجاع ثرواتها من خلال التأمينات وإتباع المخططات التنموية، إلى غاية هذه الفترة كان القطاع العام يسيطر على كل الميدان الاقتصادي، المبني على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، هذا المنهج المتبع أدى إلى نتائج سلبية في اغلب الحالات من تدهور في الإنتاج وضعف كبير في الإنتاجية، وزيادة الإنفاق من طرف الدولة ...الخ كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تحرير الاقتصاد وخوصصة المؤسسات العمومية وتحرير السوق، مما أعطى دفعا جديدا للاستثمار من هنا.

برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما هو واقعها في الجزائر تطورها، مشاكلها مساهمتها في الاقتصاد الهيئات المرافقة لها وبرامج ترقيتها. في إطار سياسة الدولة لدعم وتشجيع المستثمر، تم إنشاء هيئات لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال وضع هيئات مالية تتكفل بضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه يمكن طرح التساؤل التالي:

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى نجاح المشرع الجزائري في تبيينه لآليات كفيلة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

أن هاته الإشكالية الرئيسية استدعت منا التطرق حتما لسؤال فرعي فحواه :

ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية في الجزائر وأساليب تطويرها ؟

أسباب الدراسة:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز الأساسية الاقتصاد الدول المتقدمة.
- توجه الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد الحر، يفرض إتباع إستراتيجية تهدف إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يفرض الاهتمام بالقطاع الخاص.
- يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات يقلص من أدائه وفعاليته.

أهداف الدراسة :

يهدف هذا الموضوع إلى إعطاء نظرة شاملة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسليط الضوء على مكانة وواقع والسياسة المتبعة من طرف الدولة من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع قدرتها التنافسية وكذا المحافظة على بقائها.

أهمية الدراسة :

نسعى من خلالها إلى تقديم دراسة شاملة ومختصرة حول كل ما يتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر موضوع من مواضيع الساعة، وهذا يفسر بالاهتمام المتزايد من طرف السلطات العمومية بهذا القطاع في الآونة الأخيرة، وكذا تمكين الباحثين والمستثمرين من معرفة التسهيلات والتدعيمات من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فرضيات الدراسة :للإجابة على إشكاليات الدراسة انطلقنا من الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية:

يوجد اثر ذو دلالة معنوية للآليات المنصوص عليها في التشريع الجزائري على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة

الفرضية الفرعية:

يوجد تطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال مؤسسة مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة.

يوجد أثر ذو دلالة معنوية لآلية منح العقار الصناعي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة.

يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتمويل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتحفيز الجبائي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة.

يوجد أثار ذو دلالة معنوية للتحفيز التسويقي على التطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة .

منهجية الدراسة :

لبلوغ الأهداف المرجوة و الإجابة على إشكالية الدراسة ،اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجزء النظري وهذا باستعمال مجموعة من المراجع و المصادر ،المنهج التحليلي و يظهر هذا في الجانب الميداني للدراسة و ذلك باستعمال أسلوب دراسة حالة .

الدراسات السابقة

1- دراسة ياسين العايب بعنوان " دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" (2014) : حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم أوجه الدعم المالي الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد فترة التسعينيات، ومن تم حاول تقييم سياسة الدولة في مجال دعمها لهذه المؤسسات ،و أيضا حاول الباحث إلى إبراز سبل الدعم المالي التي وفرتها الحكومة منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق و إلى تقييم سياستها في تكييف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع التغيرات التشريعية و الاقتصادية الذي افرزها ذلك الانتقال ومن ثم محاولة حصر الجوانب الايجابية للدعم المالي و الوقوف على معوقات استفادة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الدعم المالي الحكومي و من أهم نتائج الباحث : التمييز بين نوعية المشاريع المدعومة من طرف الدولة مع التركيز على المشاريع التي تساهم في نقل و خلق التكنولوجيا المعاصرة ، تنظيم الندوات و المؤتمرات التحسيسية للشباب الحامل للشهادات الجامعية و تأطير أفكاره الجديدة بما يتماشى ورفع الثقافة المقاولاتية لديه ،مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة على اكتساب مكانة في السوق و ذلك من خلال تعزيز طرق الاتصال و تفعيل دور بورصة المقاولة من الباطن .

2- دراسة عمار شلابي، بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية" (2010): حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، من خلال التطرق إلى تعريف و خصائص هذا النوع

من المؤسسات، وكذا أهم المشاكل والتحديات التي تواجها . و من أهم النتائج المحصل عليها في هذه الدراسة إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على توفير مناصب شغل و أيضا تحتل هذه المؤسسات مكانة مرموقة في اقتصاديات الدول بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة و أيضا رغم وجود جدل كبير قائم حول ، وكذا قام بتوضيح المفاهيم المتعلقة بالبطالة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائص كل منهما ،تبيان الإجراءات و البرامج المحدثة من طرف الجزائر لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الدور الذي تلعبه و الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى مختلف دول العالم وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات .

خطة الدراسة:

ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول ،نعالج في الفصل الأول عموميات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و في الفصل الثاني نتعرض لأدوار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إحداث التنمية في الجزائر و أساليب تطويرها أما الفصل الثالث فهو دراسة حالة في مؤسسة منبع الحليب و مشتقاته في ولاية سعيدة.

الفصل الأول: عموميات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدد من الخصائص و السمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، و أن تلعب دورا رائدا في عملية التنمية، وذلك من خلال رفع قدراتها الإنتاجية و الاندماج في السياق الاقتصادي العالمي، إلا أنها تواجه عدة مشاكل تعرقل نشاطها و مسيرتها نحو التطور. وقد سعت الدولة الجزائرية إلى وضع عدة آليات لتطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العمومية منها و الخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية و هذا من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي، خلق مناصب شغل جديدة والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث ا لأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لم يكن عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة في الجزائر وقبل عشرية من الزمن لا يتجاوز 100 مؤسسة وهي مؤسسات تابعة في معظمها للقطاع العمومي تتخصص في أنشطة صناعية وخدماتية متنوعة، غير أن رياح التغير التي هبت على الاقتصاد الجزائري بعد سنة 1990 دفعت بهذا النوع من المؤسسات إلى المقدمة وأصبحت ذات أولوية إستراتيجية تزاحم كبريات المؤسسات الصناعية العمومية حتى أن عددها فاق 300.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وإلى غاية سنة 2005.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرفها اللجنة الأوروبية على أنها المؤسسات الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا، أجيرا، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أخيرا و تتميز باستقلاليتها.

لقد عرفت منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إنها عبارة عن وحدات تنتج وتوزع سلع و خدمات و تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون ابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، و بعضهم يستأجر عمالا و حرفيين و بعضها يعمل برأس مال ثابت يعتمد على عائد منخفض ، و عادة ما تكسب دخولا غير منتظمة و تهيئ فرص عمل غير مستقرة ، و يضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا[1].

[1] صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد الثالث ، 2004 ، ص 18

كما تعرفها لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية على انها المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع و تتشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة ، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع" .[1]

بالنسبة لتعريف المشرع الجزائري حيث لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وضعت عدة معايير لحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم و هي: **عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة**.....الخ ، لكن المعيار الأكثر استعمالا هو معيار عدد العمال ، و على هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5 ،7 هذه المؤسسات كما يلي [2]:

- **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة:** تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد، و تحقق رقم أعمال يقل عن 20مليون دينار.
- **بالنسبة للمؤسسة المتوسطة** : هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا ، و يتراوح رقم أعمالها بين 200مليون و 2مليار دينار .[3]

قبل ديسمبر 2001، لم يكن هناك تعريف لهذه المؤسسات بل اكتفينا بالتعريف الخاص بوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم " مصطفى بن بادة " بحيث عرفها كالتالي: تعتبر مؤسسة صغيرة و متوسطة أو صغيرة و متوسطة صناعية كل وحدة إنتاجية للسلع أو الخدمات التي لها تسيير مستقل و عدد عمالها يكون ما بين 8 و 300 يد عاملة دائمة بقي هذا التعريف شاملا و عموميا إلى غاية 12 ديسمبر 2001، أين تم إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [4] و الذي ينص في فصله الثاني و بالتحديد المادة 4 منه على ما يلي: " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات:

طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في التمويل الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011 ص 37

[1] إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ،ص 63 .

[2] ضحاك نجية، مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم آفاق تجربة الجزائر، الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006، الشلف، ص137.

[3] إسماعيل شعبان، المرجع السابق، ص 64

[4] إسماعيل شعبان، المرجع السابق، ص 66

حيث تشغل من 1 إلى 250 شخصا، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار[1].

كذلك تستوفي معايير الاستقلالية (3) أما المادة 5 منه فتعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون و ملياري (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) و خمسمائة (500) مليون دينار. و تعرف كذلك المادة 6 منه المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار، بينما المادة 7 منه فتعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال و تحقق رقم أعما لأقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار و التي نستبعدها في دراستنا هذه كونها لا تدخل ضمن المؤسسات المتوسطة و الصغيرة فهي إذن تعتبر مؤسسة مصغرة – بينما تنص المادة 10 من هذا القانون على ما يلي: يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنصوص عليه في القانون السابق ذكره مرجعا في: – كل برامج و تدابير المساعدة و الدعم لصالح هذه المؤسسات؛ – إعداد و معالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع[2].

المطلب الثاني: وظائف وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغير والمتوسطة ووظائف وأهداف كثيرة نذكر منها:

الفرع الأول:

الوظائف:

خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من 5 إلى 250 موظفاً) نسبة كبيرة من فرص العمل في البلدان الصناعية، وهذه حقيقة مؤكدة. لكن لا يزال هناك جدال كبير بشأن الدور الذي تلعبه في

[1]القانون التوجيهي رقم 01-18 المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ديسمبر 2001.

[2]ضحاك نجية، المرجع السابق، ص 68

البلدان النامية. والسؤال المطروح هو هل تُعتبر هذه المشاريع محركاً هاماً لفرص العمل في هذه الأنواع من الاقتصاديات أيضاً؟

نشرت منظمة العمل الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي مؤخراً دراسة تحلل أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق فرص العمل والحد من الفقر في البلدان النامية، وكانت النتائج مشجعة للغاية.

وتنظر الدراسة التي تحمل عنوان" **ألا يزال الصغير جميلاً؟ استعراض لأدبيات أحدث الأدلة التجريبية بشأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل** "في نحو 50 دراسة بحثية وتخلُص إلى أن هذه المشاريع توفر ثلثي الوظائف المنظمة في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية و80 في المائة منها في البلدان منخفضة الدخل والاقتصاديات الناشئة، لاسيما في دول جنوب الصحراء الكبرى.

والأهم من ذلك هو أن هذه المشاريع تسهم إسهاماً كبيراً في خلق فرص العمل، خاصة الشركات الصغيرة والفتية.

وثمة رأي واسع الانتشار بأن هذه المشاريع لا تولد كثيراً من فرص العمل نظراً لفترة حياتها القصيرة، بيد أن هذه الدراسة تفند ذلك مبينة بأن 50 في المائة من إجمالي فرص العمل تخلقه مشاريع يقل فيها عدد الموظفين عن مائة.

ولا يأتي نمو الوظائف من الشركات القائمة فحسب، بل ومن الشركات المنشأة حديثاً أيضاً، لاسيما تلك التي تنمو بسرعة كبيرة خلال السنوات الأولى من إنشائها. ويشكل عدد هذه الشركات الناشئة نسبة صغيرة نسبياً من إجمالي عدد الشركات، لكن تشير التقديرات إلى أن نسبة إسهامها في خلق فرص العمل كبيرة.

وتُظهر دراسات حديثة أن هذا هو الحال بالفعل في البلدان المتقدمة. كما تخلُص هذه الدراسة إلى استنتاج مماثل بالنسبة للاقتصاديات الناشئة حيث تميل الشركات الصغيرة إلى النمو أسرع من الشركات الكبيرة.

ومع ذلك، مازلنا بعيدين كل البعد عن فهم طريقة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ومنخفضة الدخل. وثمة مجالات رئيسية لا تتوافر معلومات عنها مثل الشركات الصغرى وغير المنظمة ونوعية فرص العمل المستحدثة في هذه المشاريع[1].

وبالطبع فإن سياسات المشاريع الجيدة يجب أن تدعم نمو جميع الشركات كبيرةً كانت أم متوسطة أم صغيرة، لكن لا بد أن نأخذ في الحسبان بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات محددة هي صعوبة الحصول على التمويل، وزيادة أعباء الأطر التنظيمية، وتكلفة التوسع الكبيرة مقارنة مع الشركات الكبيرة.

ولذلك فنحن بحاجة لسياسات تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لأنها صغيرة بل لأنها محركات رئيسية للاقتصاد الحقيقي كما أنها منبت المشاريع الكبيرة. نعم، لا يزال الصغير جميلاً، ولكن فقط إذا سعينا جاهدين لجعله حقيقة واقعية. وفي بيئة السوق المتغيرة بسرعة، تُعتبر المشاريع الصغيرة وستصبح اللاعب الرئيسي في صياغة الواقع الذي يتحدى سوق العمل في العالم..[2]

الفرع الثاني: الأهداف [3]

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
  إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

---

[1] فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم مدخل رواد الاعمال ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006. ص 23

[2] بطاش غانية ، المرجع السابق، ص 69

[3] بطاش غانية ، المرجع السابق، ص 70

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق –[1].يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المداخلات.

–تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

–تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

–تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

المبحث الثاني: الخصائص وإشكال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة المتوسطة مجموعة من الأشكال والخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

المطلب الأول : خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حجما مستقلا، فهي تتصف بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأحجام الأخرى من هذه الخصائص ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي، مما

[1]فريد النجار ، المرجع السابق، ص 32

يشكل عائقا في طريق نجاح هذه المؤسسات واستمراريتها. وسيتم إبراز أهم تلك الخصائص من خلال وخصوصيات إداراتها وتسييرها.[1]

أولا: المرونة وسرعة الاستجابة: عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيكلها التنظيمي وعدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل وتجري بطريقة أسرع، كذلك تمكن هذه الخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكيف السريع للأحداث والمفاجئات في بيئة التنافس، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتلك عنصر الإبداع والزيادة والاهتمام بالنوعية للمنتج وغيرها تساهم في إيجاد ميزات تنافسية واضحة ومحسوسة من قبل الزبائن اتجاه طبيعة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

أن الميزة التنافسية تعني أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي أفضل من المنافسين، وأن هذه الأفضلية تأتي والميزات تبنى من خلال الاهتمام والتركيز فإدارة المؤسسة تستطيع من خلال هذه الميزة تقديم شيء خاص للزبائن.

ثانيا: سهولة التأسيس: يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، حتى لو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة (3)، نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وسهولة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها، مثلا في فرنسا تستغرق عملية إنشاء مؤسسة إدارية أقل من 24 ساعة.[3]

ثالثا: الاستقلالية في الإدارة: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.[4]

---

[1] أحمد غبولي: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011 – 2010 ص 31

[2] الطيب داودي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات "حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11 لسنة 2011 ص 19

[3] الطيب داودي ، المرجع السابق، ص 21

[4] آسيا شيبان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2008– 2009 ص 202

هناك الكثير ما يقال عن خصائص المؤسسات الصغيرة المتوسطة في عدة مجالات، ولكن في هذه الدراسة سنتطرق فقط إلى الخصائص التسويقية حيث نجد من أهمها:

- صغيرة الحجم
- كل الأنشطة التسويقية من مهام المسير/ المالك؛ الاستراتيجيات والخطط التسويقية عشوائية غير ممنهجة.
- التقارب مع عناصر بيئتها الخارجية يرتكز على الاتصال الشخصي؛ نظام المعلومات ضيق النطاق وغير مقنن.
- مجال الإبداع واسع ومتاح.
  - هيكل إداري افقي..[1]

رابعا: القدرة على الإبداع والتطوير: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركز للتدريب الذاتي لأصحابها والعاملين بها، فهي تساعد على خلق إطار تقني يعتبر من ضمن البنى الأساسية للتنمية، وقد أثبتت الدراسات العلمية أنها تلعب دورا بارزا في زيادة حركية الابداع والابتكار .[2]

المطلب الثاني: اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وأهم هذه المعايير نجد:

أولا: التصنيف الاقتصادي

وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

1/- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى:

-**مؤسسات إنتاجية:** وهي مؤسسات تقوم بإنتاج سلع حيث تقوم بتحويل مجموعة من المداخلات إلى مخرجات وهي منتجات[3].

---

[1] آسيا شيبان، المرجع السابق، ص203

[2] محفوظ جبار: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة، محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004 ص 11

[3] حميدة مالكية: محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة 2008-2009 ص 282

-**مؤسسات تجارية:** وهي مؤسسات تقوم بشراء السلع من تاجر الجملة مثلا ثم تقوم بإعادة بيعها.

- **مؤسسات خدماتية:** وهو القطاع الجذاب لأصحاب المؤسسات في المستقبل، حيث تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات[1].

2/- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها إلى:

-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث يرتكز نشاط المؤسسات المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية: المنتجات الغذائية ، تحويل المنتجات الفلاحية منتجات الجلود والأغذية والنسيج وكذا الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته ،[2] و مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية حيث يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:تحويل المعادن والمؤسسات الميكانيكية والكهربائية و الصناعة الكيماوية والبلاستيك وكذا صناعة مواد البناء و المحاجر والمناجم.

-**مؤسسات إنتاج سلع التجهيز** : تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

3.تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل بها

حيث يمكننا التفريق بين نوعين من المؤسسات:

- المؤسسات المصنعة حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة كذا درجة إشباع أسواقها[3].

---

[1] السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة: إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، ملتقى دولي يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة الشلف- الجزائر.

[2] حميدة مالكية، المرجع السابق، ص 283

[3] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2009 ص 47

- المؤسسات غير المصنعة وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فيبقى دائما نشاط يدوي تصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

ثانيا: التصنيف حسب معيار الحجم

هناك معياران أساسيان لتصنيف المؤسسة، هما:

1/المعايير الكمية : تتمثل المعايير الكمية في مجموعة من المؤشرات النقدية وغير النقدية والتي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات العمالة ورأس المال ورقم الأعمال.

معيار عدد العمال: حجم العمالة يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات.

غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات، من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية، كما أن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي[1]للمؤسسة، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

معيار رأس المال المستثمر : يعتبر معيار رأس المال المستثمر أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، فعلى مستوى بعض الدول الأسيوية فإن حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار 2

معيار رقم الأعمال : يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية

المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات

[1]عبد العزيز جميل مخيمر، المرجع السابق، ص 48

التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية[1].

2/المعايير النوعية : لقد تعددت المعايير النوعية التي تحكم كون المؤسسة صغيرة أو متوسطة، ومن أكثر المعايير شيوعا ما يلي:

استقلالية الإدارة والعمل: فالمدير هو المالك وهو الذي يتخذ القرارات داخل المؤسسة ويتحمل كامل المسؤولية فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير، ويطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، حيث أنه طبقا للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله.

حجم المؤسسة: صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها مقارنة مع المؤسسات الأخرى في المجال الصناعي نفسه، فقد تبدو مؤسسة صناعية ما كبيرة بالنسبة إلى منافسيها، ولكن تكون صغيرة من حيث الاستخدام والموجودات والمبيعات بالنسبة إلى مؤسسة في صناعة من نوع آخر، وقد تكون المؤسسة صغيرة من حيث العمالة التي فيها.

حصتها في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة[2].

الملكية

حيث نميز الأشكال التالية:

المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد، وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات أشخاص، شركات أموال....

المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

---

[1] سلطانيمحمدالرشيد،حسينرحيم،**نماذجمنالتمويلالإسلاميللمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة : المضاربة،السلموالاستصناع**،مداخلةمقدمةضمنفعالياتالملتقىالدوليحولسياساتالتمويلوأثرهاعلىالاقتصادياتوالمؤسساتدراسةحالةالجزائروالدولالنامية،كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةبسكرة، 21 نوفمبر 2006 ، ص 27

[2] سلطاني محمد الرشيد، المرجع السابق، ص 27

المؤسسات العامة (العمومية): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسئولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك ، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وليس هناك أهمية كبيرة للربح.

المبحث الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل دفع عجلة التنمية في الجزائر، وبالنظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع، فقد شهد تطورا ملحوظا عبر السنوات، مما أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في حجم النوع من المؤسسات هذا حيث مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل:

المطلب الأول: مرحلة ما بعد 1962-1982

لقد كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة و بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 20/62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962[1] المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 02/62 الصادر في تاريخ 22 أكتوبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة و المرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة[2].

وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص و اعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة

[1] رابح خوني، واقع هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000-2009 ، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية ، جامعة بسكرة ، 2011، ص 7

[2] حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ، الجزائر، العدد 02، 2003 ص 12

للقطاع العام ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

حيث بقي القطاع الخاص طيلة هذه الفترة مراقبا بصرامة خاصة بجباية تحد من أي تمويل ذاتي وقوانين عمل قاسية تحرم المؤسسات الخاصة من التجارة الخارجية[1].

المطلب الثاني: مرحلة 1982-1988

تتجسد هذه المرحلة في صدور القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والذي يهدف إلي تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها [2].حيث أنه في المادة 11 من هذا القانون يهدف إلى: المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب للعمل وتعبئة الادخار و تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي و المقاولة من الباطن والمشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجوية المتوازنة. غير أن القيود التي ظلت تحكم سير ونمو القطاع الخاص كتحديد سقف الاستثمار الخاص وتحديد مجال تدخله ظلت مانعا قويا يحول دون تحقيق مستويات نمو عالية أو على الأقل متوسطة.

وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه (OSCIP) لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان من مهامه الأساسية: توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي وتأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في صيرورة التخطيط[3].

---

[1] حسين رحيم ، المرجع السابق، ص 13

[2] صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد الثالث ، 2004، ص 18

[3] بوزهرة محمد، بن يعقوب الطاهر ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (حالة المشروعات المحلية بسطيف)،بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2003 ص 42

الإصلاحات الاقتصادية 1988-2000 : شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988 تحولا جذريا نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع وقد أصدرت جملة من القوانين أهمها:

- قانون النقد و القرض (القانون رقم 10-90 المؤرخ في تاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض:جاء هذا القانون لإرساء مبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، بالنسبة لإمكانيات الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة بينما أصبحت الأوراق المالية بين القطاعين تخضع لنفس معايير الأهلية، وقد تمخض هذا القانون عن جملة من التغيرات التي ما فتئت تحصل على المستوى الدولي و الوطني[1].
- القانون رقم 19-90 المؤرخ في تاريخ 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية الذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام و الخاص) لنفس معايير و شروط التصدير و الاستيراد هذا ولقد دعم مشروع الإصلاح الاقتصادي بقانون آخر خاص بالاستثمارات صودق عليه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 13 أكتوبر 1993 هو قانون الاستثمارات الجديد[2].
- قانون الاستثمار 1993 المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 5 أكتوبر 1993 : يعتبر هذا القانون البنية الأساسية في مجال الاستثمار الوطني الخاص و الأجنبي في الجزائر بفتحه آفاقا واسعة ومنحه امتيازات مالية و جبائية وتقديمه التسهيلات و الحوافز و الضمانات الضرورية[3] في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من طرف البنوك، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية الاستثمارات.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة (المادة 37 من الدستور 1996) : تكريسا لمبدأ حرية الصناعة والتجارة الذي نصت عليه المادة 37 من الدستور الجزائري 1996 والذي فسح المجال أمام الخواص لممارسة النشاط الاقتصادي حيث نتج عنه التسابق و

[1] صالح صالحي ، المرجع السابق، ص 21

[2] بوزهرة محمد، بن يعقوب الطاهر ، المرجع السابق، ص 43

[3] حسين رحيم ، المرجع السابق، ص 16

التزاحم من أجل الانتصار على المتنافسين ،أدى ذلك إلى احتكار السوق و امتصاص مجمل الطلب على السلع و الخدمات[1].

لكن رغم كل هذه التحفيزات فقد كانت حصيلة الاستثمار في معظمها نواياها لم يتم تجسيدها فعليا نظرا للمشاكل التي يتلقاها المستثمر من صعوبات مالية، عقارية، إدارية، بيروقراطية ... فقد قدرت التعهدات بالاستثمار المتراكمة منذ سنة 1993 إلى 2000 ب 42 مليار دولار لأكثر من 43.000 مشروع ،هذا فقد عرف القطاع الخاص بعض التوسع في معظم المجالات خارج المحروقات .

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد 2001 – 2012

القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 : وهو الأمر الذي جاء ليعدل ويتمم قانون 12-93[2]وهو القانون المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة في هذا القانون، و شمل القانون على مايلي المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب و إلغاء التمييز مابين القطاع العام و الخاص، و إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات((ANDIتضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار،وإصدار التراخيص و فتحت لهم فروع عبر كامل ولايات الوطن وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج بحيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي بالإضافة لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهو تحت سلطة رئيس الحكومة يكلف بإعداد إستراتيجية تطوير الاستثمار و يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة.

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001 : وهو القانون الذي يعطي الشرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات و ترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها : تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية و المهنية المتعلقة بالقطاع ، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على

[1]حسين رحيم ، المرجع السابق، ص 17

[2]ماجد عطية،إدارة المشروعات الصغيرة،الطبعة الأولى،دار الرحمة للنشر والتوزيع والطباعة،2002 ، ص 58

تنافسيتها و المساعدة على تحسين آرائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم و مساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاولة و الإبداع فيها و لتحقيق هذا تم إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخدمات المالية اللازمة لاحتياجاتها عن طريق تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويلها، و تسويق و تصدير السلع والخدمات التي تنتهجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولية[1].

مرحلة ما بعد 2012

في نهاية سنة 2012، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر711.832مؤسسة، منها حوالي 59.02 بالمئة أشخاص معنوية وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية 18.32 بالمئة أو نشاطات حرفية بنسبة 22.58 بالمئة، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 577 مؤسسة و يشهد القطاع نموا ايجابيا في تعداده و هو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العدد	08957	12959	42788	76767	10959	19526	25069	34009	59309	11832

الجدول رقم 01:تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة (2003-2012)

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول ، التطور التصاعدي لتعداد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من سنة 2003 أين كانت مقدرة بـ 208957 مؤسسة لتصل إلى حوالي 410959 مؤسسة سنة 2007 ثم إلى 519526 مؤسسة سنة 2008 ، ثم إلى 711832 مؤسسة في نهاية سنة 2012 و هو ما يمثل زيادة قدرها 502875 مؤسسة خلال عشر سنوات أي زيادة بنسبة240 %، و هي زيادة جد معتبرة تعكس الجهد المبذولة و الإرادة الواضحة لتطوير القطاع.[2]

[1] ماجد عطية ، المرجع السابق، ص 59

[2] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن بابنات ، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دار المحمدي العامة ، 2012 ص 29

خلاصة الفصل :

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البناء الاقتصادي وتوسيع النشاط العملي وخلق مناصب الشغل ودعم النشاط الاستثماري وتسهيل عملية فتح المؤسسات وتقديم إنتاجها وخدماتها لتلبية الحاجيات الناقصة فهي لها دور وأهمية في المجتمع.

الفصل الثاني : ادوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أحداث التنمية في الجزائر وأساليب تطويرها

تمهيد

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر باهتمام معظم الاقتصاديين فيدول العالم، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق التنمية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية خارج قطاع المحروقات حيث بادرت معظم الحكومات إلى دعم ومساندة هذه المؤسسات بتوفير بيئة اقتصادية ملائمة. والجزائر كباقي دول العالم، بادرت إلى تبني إستراتيجية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار القانون 17-02، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجسيد ثلاثية الإنشاء، الإنماء والديمومة.

لقد أوجد هذا القانون آليات جديدة تساهم في إنشاء وإنماء وتطوير هاته المؤسسات و أكد هذا على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات والوكالات التي تتولى مسؤولية دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الطرق. وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية وذلك لما تتميز به هذه المؤسسات من انخفاض التكلفة الاستثمارية، كما أنها تشجع على تنمية المدخرات الصغيرة للاستثمار فيها، إلى جانب مساهمتها في تقديم منتجات جديدة وخلق مناصب شغل ودعم وترقية الصادرات خارج المحر

المبحث الأول:الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أدركت العديد من دول العالم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية وقدرتها على المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، فهذه المؤسسات لها دور فعال في تنويع الإنتاج على مختلف فروع النشاط الاقتصادي لقدرتها على التكيف مع ظروف السوق، فضلا على تحقيق التكامل الاقتصادي بينها و بين المؤسسات الكبيرة من حيث إمدادها بالمنتجات النهائية والمنتجات النصف مصنعة إضافة إلى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

ومما لاشك فيه إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر ، أدى إلى انفتاح الاقتصاد واندماجه في السياق الاقتصادي العالمي، مما دفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة تأهيل نفسها قصد التكيف مع المنافسة الدولية، و الاستفادة من الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الدولة

لترقية هذه المؤسسات وتكثيف نسيجها المؤسساتي ودعم إسهامها في مجال التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي[1].

المطلب الأول: المساهمة في التشغيل

التقييم نتائج و درجة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونجاعتها في التشغيل والمساهمة في التخفيف من البطالة، تلجأ إلى مؤشرات إحصائية تسمح لنا بتحليل واقع هذه المؤسسات وإسهامها في مجال التوظيف ومن ثم الحكم على السياسات المتبعة واقتراح التعديلات الممكنة لزيادة فعاليتها في المستقبل[2].

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب العمل

أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كما أشير إليه سابقا، و هو ما تمخض عنه دور هام و فعال و حيوي لهذه المؤسسات في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية و يتجلى ذلك بوضوح في دورها في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، حيث قدرت نسبة مساهمتها من مجموع المناصب المستحدثة ما يقارب 13.6% خلال سنتي 2003 و 2004 على التوالي، علما وأن عدد البطالين قدر بـ 2078270 و 1671534 لنفس السنتين على التوالي .[3] و للوقوف بصورة أكثر اشراقة ووضوح على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة التي توفرها انطلاقا من سنة 1994 أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث بلغ 26212 مؤسسة عام 1994 ليتضاعف من بعدها العدد حتى يصل في حدود عام 2004 إلى 312959 مؤسسة، بمعنى أن عدد المؤسسات قد زاد في خلال عقد من الزمن بـ 286747 مؤسسة، ليصل سنة 2009 إلى 570838 مؤسسة أي بزيادة قدرها 51312 مؤسسة مقارنة بسنة 2008 أي بنسبة زيادة سنوية تعادل 9.87% ، أما فيما يتعلق

[1] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، ط 5، 2005 ، ص 220

[2] علي جنوع، الشرفات التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2010 . ص 310

[3] علي جنوع ، نفس المرجع السابق، ص311

بتطور عدد العمال فيلاحظ أنه عرف تطورا متباينا خلال العشرية الأولى حيث سجل قفزة كمية قدرت بـ 945845 عاملا، لتصل خلال السداسي الأول من سنة 2009 إلى ما يعادل 1649784 عاملا أي بنسبة زيادة تقدر ب 55.06% مقارنة بسنة 2004.[1]

إن هذه النسبة تعكس تظافر جهود العديد من أجهزة التشغيل المنشأة لهذا الغرض و التي تخص بالذكر منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، و صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCD)

الفرع الثاني: مدى تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على تطور حجم عمالتها

هذا المعيار يسمح بتحليل الزيادة أو النقصان في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على حجم العمالة خلال فترة زمنية معينة، أن كل 100 مؤسسة منشأة وفرت 286 منصب عمل جديد كمتوسط للفترة المدروسة، كما نلاحظ عدم التجانس بين طبيعة معدلات تطور المؤسسات وطبيعة حجم العمالة خلال كافة سنوات الدراسة حيث نلاحظ مايلي:

في سنتي 1994 و 1996 سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطور العمالة، بمعدل كل مؤسسة منشأة خلقت منصب عمل جديد، مما يفسر أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة.[2]

عرف سنة 1997 زيادة طفيفة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالمقابل سجل معدل عمالة سالب أي انضمام 3046 شخص لفئة العاطلين مقابل إنشاء 100 مؤسسة جديدة، والسبب في ذلك راجع إلى تسريح العمال بالمؤسسات العامة العلم أن معظم المؤسسات المنشأة مؤسسات مصغرة عاجزة عن استيعاب أكثر من فرد. هي مع سنة 2001 سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطور العمالة معا، بمعدل كل مؤسسة منشأة توفر 05 مناصب عمل جديدة، مما يوحي بأن جل المؤسسات المستحدثة هي مؤسسات مصغرة. سجلت سنة 2002 زيادة طفيفة في

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005. ص 468

[2] عبد العزيز جميل مخيمر ، نفس المرجع السابق، ص 487

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود 15%، وبالمقابل سجل معدل عمالة سالب و إن كان طفيف، والذي يفسر انضمام ما يعادل 64 شخص لفئة العاطلين عن العمل مقابل إنشاء 100 مؤسسة جديدة.

عرفت سنوات 2003 و 2004 و 2005 معدلات موجبة للتوظيف أكبر من معدل تطور عدد المؤسسات، رغم تراجع هذا الأخير عن سنة 2002، والملاحظ على سنة 2004 أن طبيعة المؤسسات المنشأة توظف أكثر من 10 عمال بمعدل توظيف 547 منصب لكل 100 مؤسسة جديدة، مما يعني اتجاه المؤسسات المستحدثة نحو توظيف عمال أكثر.

عرفت سنتي 2006 و 2007 زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراجع معدلات التوظيف حيث أصبحت كل مؤسسة منشأة توظف 279 منصب و 300 منصب على التوالي.

خلال سنتي 2008 و 2009 حدثت زيادة كبيرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالسنوات السابقة، أما معدلات التوظيف فتراجعت مقارنة بسنة ،2007 ، وهذا الاتجاه يعكس غلبة الطابع الفردي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة بمعدل توظيف 170 منصب و 213 منصب لكل 100 مؤسسة منشاة.

المطلب الثاني: المساهمة في القيمة المضافة

أن التوجه الجديد الذي انتهجته الجزائر بعد سنة 1990[1] لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد و الخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات تشجيعا للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة التي تراوحت ما بين 46.6% و 53.6% خلال سنتي 1994, 1998، حيث أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنة 2000 بلغت 1436,5 مليار دج أي بزيادة قدرها 101ملياردج مقارنة بسنة 1999، ليرتفع سنة 2004 إلى ما قيمته 2038.84 مليار دج أي ما يعادل نسبة زيادة تقدر بـ41.93%، ليحقق اعلي مستوياته سنتي 2006 و 2007، بمساهمة إجمالية قدرت على التوالي بـ2605.68 مليار دج و 2986.07 مليار دج على

[1]فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مطبوعات الجزائر ، ط1، 2006.ص 415

التوالي، والجدير بالذكر أن حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والصناعي بصفة خاصة ارتفعت إلى حدود 49% سنة 2006 فبالإضافة إلى الصناعات التي سيطر عليها القطاع الخاص من قبل كالنسيج، اكتسح هذا الأخير مجالات أخرى كالصناعات الغذائية[1]، صناعة الجلود والأحذية بنسبة 80% تقريبا وهو ما يوضح المجهودات المبذولة من قبل القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على المستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الأجنبية، كما أن هذا الأخير بدأ يقتحم فروعا أخرى لم تكن من اختصاصه في السابق مثل فروع الكيمياء و البلاستيك، إضافة لذلك فإن هذا القطاع قد دعم مركزه في الفروع و القطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليديا من اختصاصه، فنجده يساهم في تكوين القيمة المضافة بنسبة 92% في قطاع الخدمات سنة 2006، ويساهم في نفس السنة بنسبة 79% في قطاع البناء و الأشغال العمومية.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

تبين المبادلات الخارجية حركة تطور كل من الصادرات والواردات، الإمكانيات الإنتاجية والتجارية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعد الصادرات مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبين الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج. ويمكن الوقوف على دور هذه المؤسسات في المبادلات الخارجية من خلال دراسة تطور المنتجات خارج قطاع المحروقات ، حيث يتضح أن حجم الواردات الجزائرية في تزايد مستمر، ومساهمة القطاع الخاص فيها هي الأخرى في ارتفاع مستمر، إذ ارتفعت من 987 مليون دولار سنة 1997 إلى 1069 مليون دولار سنة 2002، أي بزيادة قدرها 9.3% لتصل سنة 2008 إلى ما يعادل 28580 مليون دولار[2]. أي بنسبة زيادة سنوية تقدر ب 40.16% مقارنة بسنة 2007 والملاحظ على هيكل الواردات الجزائرية أنها متنوعة طبقا لإحصائيات سنة 2008، احتلت السلع النصف مصنعة الزيادة بنسبة تقدر ب25.54% من إجمالي الواردات تليها منتوجات التجهيز الصناعي بنسبة 33.25%،[3] سلع الاستهلاك الغذائي 19.71% من إجمالي الواردات، أما فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية فتتميز بسيطرة مطلقة لقطاع

[1] إسماعيل صاري، عبد القادر هواري، تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل توالي الصدمات الخارجية ، وأهمية تنويع التنمية الاقتصادية ، مجلة دراسات وأبحاث مجلد 12 العدد 4 أكتوبر 2020 . ص .214

[2] علوني عمار، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06/العدد 01 ، جوان 2019، ص 398

[3] المرجع نفسه، ص 399

المحروقات بنسبة تفوق 90%، وتسعى الدولة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغيير هذا الواقع، إذ تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن مساهمة هذه المؤسسات قدرت ب 29.5% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 1998، أي ما يعادل 105.61 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2002 وصلت مساهمتها إلى 396 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 53.9% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.[1]

الفرع الأول: المشاكل التي تعترض إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على ضوء ما تقدم، تتبين مدى العناية والأهمية البالغة التي يتلقاها هذا النوع من المؤسسات (PME) حيث أولته الدولة اهتماما كبيرا، ويتجلى ذلك في إنشاء وزارة خاصة بها في شهر جويلية 1993، غير أنه رغم الجهود المبذولة بشأن تطويرها وترقيتها وكذا الدعم الذي تحضى به، بدءا بتطبيق العديد من الإجراءات التشجيعية والتحفيزية، لاسيما في مجال الاستثمار، فإنها لا تزال تشكل قطاعا هشا تعصف به جملة من المشاكل و المعوقات والتي من شأنها أن تقلص أو تلغي من فرص امتلاكها الميزة التنافسية، ولعل أهمها ما يلي نظام المعلومات: إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات ضعيفة وغير قادرة على المنافسة ، خاصة في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تتواجد في محيط معلوماتي ضعيف للغاية ولا يساعد على تنميتها ونموها.[2]

الفرع الثاني: صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية

يتطلب نشاط المؤسسة الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، لكن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض. ج صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم الإقامة المؤسسة ومن ثم انجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية بسب:

[1] علوني عمار، المرجع السابق، ص 401

[2] بن العايش فاطمة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الاستفادة من التجارب العالمية مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمو الخضر، الوادي الجزائر ، المجلد 3 ، العدد 66 ديسمبر 2018، ص136.

– طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.

– عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد وذلك لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر في ذلك هو صغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات، لاسيما تغيرات المحيط التنافسي وعليه نادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين للتنمية معارف مستخدميها والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين.[1]

الفرع الثالث: التكنولوجيا

من بين الصعاب التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، مسألة الحصول على التكنولوجيا، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال.[2]

الفرع الرابع: غياب ثقافة مؤسسية

لا ريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الانجازات. والجدير بالذكر ، أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي (خارج عن المؤسسة)،كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية) وكذا ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والقضاء الاقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

– غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثمة فإن معالجة الملفات، خاصة

[1] بن العايش فاطمة، المرجع السابق، ص137

[2] المرجع نفسه، 138

بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له علاقة تماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة[1].

- نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستعيد فيها المؤسسة كالإعفاءات غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض ، محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان، بسب عدم الاستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.

المبحث الثاني: الآليات والهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إيمانا منها بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، اتخذت الجزائر العديد من الآليات و السياسات في مجال تنمية هذه المؤسسات وبلوغ الأهداف المرجوة منها، ضمن مرجعية أساسها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي شكل نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذه المؤسسات حيث حدد الإطار القانوني و التنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وبرامج ترقيتها ودعمها.

المطلب الأول : الهيئات المدعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :(ANSEJ)

استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية وتضطلع بالمهام التالية(الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (2003(تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع[2]، حيث تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات

[1] حجاب إكرام ، ترقية الصادرات خارج المحروقات، آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي و مالي المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2020-2021، ص 110.

[2] عديله العلواني، بن سمية دلال 2018 ، المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الرابع، ص 189

المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم. ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين وتسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخل لمستحدثيها من جهة، وضمان استرداد الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة من جهة أخرى.

كذلك يتم استخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي،[1] حيث تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والثانية بين الطرفين السابقين والبنك، وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة وفقا لمايلي:

– المساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.

– قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار.

– قرض بنكي يخفض جزء هام من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

2/وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات APSI

طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05-10-1993 ، فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم،[2] حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض. وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله . وأهم ما ميز التشريع الجديد ما يلي :

– إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.

[1] عديلة العلواني، المرجع السابق، ص 190

[2] رابح زرقاني، المناولة الصناعية كأداة لتنمية وتطوير المؤسسات والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة جامعة الجزائر 03، ص 144

– إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص[1].

3/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها نذكر:

- تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.[2]

4/ صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (CGCMC):

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004. وهو بمثابة آلية جديد لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروضالتي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة.

5/ البنوك:

تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا مهما من مصادر التمويل لهذه المؤسسات، وتجدر الإشارة هنا أن تدخل البنوك يخضع للقاعدة التجارية المعمول بها مع بقية المتعاملين. وبحلول سنة 2001 تم التوقيع على بروتوكول اتفاق لترقية الوساطة المالية المشتركة بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنوك العمومية الجزائرية وهي بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR ،[3] القرض الشعبي الجزائري CPA البنك الوطني الجزائري BNA

[1] رابح زرقاني، المرجع السابق، ص 145

[2] سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي، ، 2013-2014 ، ص 210

[3] المرجع نفسه ، ص211

بنك التنمية المحليةBDL ، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA ،[1] والتزمت بموجبه البنوك الموقعة على الاتفاق بالعمل أكثر على الانفتاح على محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بما يسمح بإنشاء 600 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة في الخمس السنوات القادمة وسيعمل طرفا الاتفاق على بناء:

– توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البنوك العمومية، وهذا طبقا لقواعد الحيطة المعتمدة من طرف بنك الجزائر[2].

– توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة ذات القدرة على النمو و تخفيف البطالة توسيع توظيف خطوط القروض الخارجية الدعم المالي ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرات التصديرية العالية. تطوير الخبرة البنكية تجاه المؤسسات عند إعداد مخطط الأنشطة المتوقعة.

– وضع برامج تكوينية تجاه مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنوك العمومية حول إجراءات تقديم التدفقات المالية تعيين ممثلين مؤهلين وأكفاء من قبل الطرفين من اجل متابعة ترتيبات البرتوكول خاصة المشار إليها سابقا.

6/ صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انشأ هذا الصندوق برأس مال قدره 30 ملياردج، وقد مول بنسبة 60% من طرف الخزينة العمومية، وتصل نسبة التغطية لضمان القروض إلى حدود 80% بالنسبة للاستثمارات في مرحلة الانتشاء و 60% بالنسبة لاستثمارات التوسع والتطوير ويهدف هذا الصندوق إلى تحقيق مايلي (الجريدة الرسمية، 2004) ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج. يستثنى من الاستفادة من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك. تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة

[1]محمد البشير مبيروك، صالح حميمدات ،2008 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية في الجزائر ، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد لتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، ص 74

[2]محمد البشير مبيروك، صالح حميمدات، المرجع السابق ، ص 75

والمتوسطة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، كما يمكن أن تستفيد البنوك والمؤسسات المالية غير المساهمة من ضمان الصندوق حسب الشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة. والجدير بالذكر أن المخاطر المغطاة من طرف الصندوق تشمل مايلي:

- عدم تسديد القروض الممنوحة
- التصفية القضائية للمقترض

ويحدد مستوى التغطية بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة 60% في الحالات الأخرى المنصوص عليها وتحدد العلاوة المستحقة بنسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي، يسندها المستثمر سنويا حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من طرف البنك لفائدة الصندوق. وقد قدم هذا الصندوق إلى غاية 30/06/2009 ما يعادل 352 ضمان قروض استثمار بمبلغ قدره 4.67 مليار دج.[1]

7/ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأ هذا الصندوق سنة 2002، برأس مال قدره ملياردج ، ويعتبر إنجازا حقيقيا لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يعالج أهم المشاكل التي تعاني منه هذه المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، كما أنه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحول دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بخصائص نظام القروض، فإن الضمانات تقدم للنشاطات الاستثمارية في العمليات التالية:

- إنشاء المؤسسات
- عمليات التوسع
- تجديد التجهيزات أو أخذ مساهمات

ويمكن للصندوق أن يضمن حاجيات رأس المال العامل المترتبة عن الاستثمار الممول، بحيث ينبغي أن تكون المؤسسات المستفيدة من ضمان الصندوق قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية ولا تملك ضمانات عينية، أو ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب، وتصل نسبة الضمان

[1] كريمبودحان، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر،2015 ص 254

إلى 70%، وتحدد من طرف مجلس الإدارة، مع العلم أن القاعدة المتبعة هي منح ضمان أعلى للمؤسسة التي تقدم ضمانات بالمقارنة مع المؤسسة التي لا تقدم ضمانات،[1] لمدة لا تتجاوز 07 سنوات، وحدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة بـ04 مليون دج، في حين المبلغ الأقصى للضمان هو 25 مليون دج، أما بالنسبة لنوع القروض، فيمكن أن يضمن الصندوق قروض الاستثمار وقروض الاستغلال للمؤسسات المنخرطة في الصندوق فقط، والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 2% من مبلغ القرض خلال مدة القرض، أما فيما يخص تكاليف تسيير الصندوق فهي منخفضة نظرا للعدد المحدود من المستخدمين وهيكله التنظيمي المبسط، وأن العبء الأكبر يقع على عائق البنوك المقرضة، وقد قدم الصندوق إلى غاية السداسي الأول لسنة 2009 حوالي 356 ضمان بمبلغ إجمالي للضمان يقدر بـ 9.304 ملياردج منها ما يعادل 5.08 ملياردج ضمانات بدعم منMEDA ، وتكلفة إجمالية للمشاريع قدرها 43.05 مليار[2]

المطلب الثاني: الهياكل المستحدثة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الأولويات التي ينبغي إيلاءها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي الشامل في اتجاهه نحو اقتصاد السوق، وحتى تقوم هذه المؤسسات بدورها المنوط بها على أكمل وجه، أنشأت لها الدولة في ضوء ما ينص عليه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية و المؤسسات المختصة من أهمها مايلي:[3]

1- المشاتل وحاضنات الأعمال

نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مادته رقم 12 على مشاتل لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتهدف إلى تحقيق مايلي:

---

[1] نور الدين جوادي، مميش سلمى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر. دراسة تحليلية(2007-2015) مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (02) العدد (02)، ديسمبر 2018. ص 108

[2] نور الدين جوادي، المرجع السابق، ص109

[3] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 01/2002. ص 82

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي مع العلم أن هذه المحاضن توكل لها مهمة استقبال و احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة، وتسيير وإيجار المحلات و تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري و التجاري، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات الخاصة و الاستشارات في الميدان القانوني، المحاسبي، التجاري و المالي و المساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة تكوين المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة و مدير و لجنة اعتماد المشاريع.[1]

2- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد عملية التشاور من المهام الأساسية التي تعتمد عليها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب المؤسسات بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات للسلطات العمومية قصد إعداد مخطط الإستراتيجية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ضمن هذا السياق تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفه هيئة استشارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتوكل له المهام التالية:

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية و الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة.
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة

[1] وصاف سعيدي، المرجع السابق، ص 83

- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الوضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير هذه المؤسسات.[1]

3- المجلس الوطني لترقية المناولة (CNS) :

يمكن تعريف المناولة بأنها جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم المنشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين، وقد تم إنشاء أول بورصة للمناولة في الجزائر بموجب القانون رقم 90/31 المؤرخ في 04/12/1990، لتتدعم بعد ذلك بإنشاء المجلس الوطني لترقية المناولة في سنة 2003[2]، والذي أوكلت له المهام التالية :

- تشجيع اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن التيار العالمي للمناولة
- تثمين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق إندماج أحسن للاقتصاد الوطني
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار الأمرين بالسحب جزائريين كانوا أم أجانب

4- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND-PME):

أنشأت هذه الوكالة ، باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأوكلت لها المهام التالي:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها.
- ترقية الخبرة و الاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية و نجاحاتها، واقتراح التصحيحات الضرورية عليها.[3]
- متابعة تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث التوقف، التوسع و الإنشاء.

---

[1] وصاف سعيدي، المرجع السابق، ص 85

[2] وليد بولغب، التجربة الجزائرية في انشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني عشر. ص 111

[3] وليد بولغب، المرجع السابق، ص112

- ترقية الإبداع والابتكار التكنولوجي و استعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها بالتعاون مع الشركات المعنية.
- جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و استغلالها ونشرها، التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

المطلب الثالث: البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مما لاشك فيه أن أي إستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن ان تتم بمعزل عن مجال ترقية الشراكة و التعاون الدولي لما لها من آثار وانعكاسات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المديين البعيد و المتوسط، لذلك قامت السلطات الجزائرية بوضع مجموعة من البرامج و ابرام العديد من الاتفاقات الدولية التي من شانها دعم وترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي و الأجنبي نذكر منها:

الفرع الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تقتضي عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، حيث يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية، من أجل ذلك وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ملياردج سنويا يمتد إلى غاية 3 على201 مرحلتين الأولى تمتد مدة خمس سنوات وهي مرحلة التكيف، أما الثانية مرحلة الضبط فتمتد على مدى 7 سنوات. ويمكن توضيح الأهداف الرئيسية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

- تحديث و تطوير المحيط الصناعي
- العمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة

[1] وليد بولغب المرجع نفسه ، ص114

- برنامج إعادة هيكلة التأهيل
- تعزيز وتقديم قدرات هيئات الدعم
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية

إن برنامج التأهيل يخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات كبيرة تساعدها على النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية و تستوفي الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.[1]
- انتمائها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتميز بوضع مالي متوازن.
- المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.

وفي سياق دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصصت الوزارة ما قيمته 230 مليار دج لهذه المؤسسات في سنة 2010، تم تقسيمه إلى جزئين الأول بقيمة 160 مليار دج للتأهيل ويمس 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في القطاعين العام والخاص، والثاني بقيمة 70 مليار دج متوجه لدعم المنتوج الوطني .

الفرع الثاني: برنامج MEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يندرج هذا البرنامج ضمن برنامج التعاون الأورو متوسطي، في شكل ثنائي بين الجزائر و الاتحاد الأوربي، بهدف تقوية القطاع الخاص من خلال رفع مساهمته في النمو الاقتصادي، وخلق مناصب عمل، وكذا مساندة الاصلاحات الاقتصادية ودعمها ماديا ومعنويا، ويطبق هذا البرنامج خلال مدة 05 سنوات، وقد خصص له مبلغ مالي قدره 66 مليون أوروه، منها 57 مليون أوروه ممول من طرف الاتحاد الأوربي و 05 مليون على عاتق الحكومة الجزائرية و 4 مليون يمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في أكتوبر 2000[2]، ويرتكز على ثلاث عناصر هامة تتمثل في دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين التسيير العملي لها، وكذا دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويلها. ويستفيد من هذا البرنامج كل المؤسسات الخاصة بالقطاعات التالية :

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005. ص 469

[2] عبد العزيز جميل ، المرجع السابق، ص 471

- المواد الغذائية والفلاحية، الصناعات الغذائية ومواد البناء السلع المصنعة، الصيدلة، مع استثناء قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات، ويتم تطبيق إجراءات التمويل على المؤسسة المستفيدة حسب طبيعة الخدمات كما يلي: 20% التشخيص 20% عمليات التأهيل الأكثر أولوية، وعمليات أخرى من 30 إلى 50% ، و الجدير بالذكر أنه خلال الفترة 2002-2007 تم تحقيق 448 عملية تأهيل و تشخيص في إطار الدعم المباشر ، وكانت أهم النشاطات التي ركز عليها هذا البرنامج في هذه العملية على النحو التالي: 36 لترقية الإدارة، 26% لتطوير الإنتاج، 15% للجودة، و14% للتسهيلات البنكية، أما التسويق فقدر بـ 9%، ليدخل بعد ذلك برنامج "ميدا 2 حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2009، وضمن هذا السياق تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للسداسي الأول من سنة 2009 إلى أن إجمالي القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المدعمة من MEDAقدر بـ 11.9 مليار دج .
- برنامج الأمم المتحدة: في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD وبالتعاون من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUD ، استفادت الجزائر خلال سنة 2000 من مبلغ 11.4 دولار أمريكي و وجه للنشاطات الخاصة بالمحيط الصناعي و تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحصول على الآلات الجديدة، وقد تزامن هذا البرنامج مع إنشاء الصندوق الوطني للتنافس الصناعي الذي مكن من تقديم المساعدات لهذه المؤسسات المباشرة لنشاط التأهيل. التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: تم الاتفاق على فتح خطوط تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدم قرض قيمته 1.5 مليون دولار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهدف هذا التعاون إلى*[1]:
  - وضع نظام معلوماتي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - إنشاء مشاتل نموذجية، وتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - دراسة جدوى إنشاء شركة رأس المال المخاطر[2]

الفرع الثالث: برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تم الاتفاق على تعاون جزائري ألماني في نطاقا لشراكة التقنية الجزائرية و ذلك لتطوير دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من تنافسينها من اجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها و منتوجاتها

[1] وليد بولغب، المرجع السابق، ص117

[2] عبد العزيز جميل ، المرجع السابق، ص 475

في ميدان التشغيل، وكذا التقليل من المنتوجات المستوردة، وقد حدد البرنامج المؤسسات التي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل و هي المؤسسات التي تنشط في : صناعة الحديد و الصلب والميكانيك، الصناعات الفلاحية و الغذائية الصناعات الكيميائية والصيدلانية، وكذا المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG. التعاون الجزائري الكندي: تم الاتفاق على التعاون الكندي الجزائري في مجال ترقية القطاع الخاص من أجل تحسين تنافسية القطاع الإنتاجي، وتم إمضاء هذا الاتفاق بين ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.[1]

[1] وليد بولغب، المرجع السابق، ص119

خلاصة الفصل :

رغم الإصلاحات التي باشرتها الحكومة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأكيدا منها على دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة هياكل واليات تهدف إلى إنعاش المستثمرات وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة وإسهامها في ولادة المشاريع الجديدة ،إلا أنه مع غياب برنامج عملي للتنمية وخطط تحفيزية يبقى هذا القطاع في حاجة إلى بيئة مؤسساتية ومنظومة مصرفية في مستوى الى جانب تسهيلات على مستوى العقارات تتلاءم مع الوضع الاقتصادي .

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة منبع الحليب و مشتقاته بولاية سعيدة

المقدمة:

بعد تطرقنا للجانب النظري لدراستنا،سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط هذا الأخير على هذا الفصل من خلال الجانب التطبيقي الذي سنحاول فيه قياس أثر الآليات المنصوص عليها في التشريع الجزائري على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وقع اختبارنا على دراسة حالة مؤسسة الحليب ومشتقاته(المنبع) بولاية سعيدة، وقد تم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: تقديم الدراسة محل الدراسة

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن المؤسسة[1]

وحدة سعيدة * المنبع* تقع بالقرب من مدينة سعيدة شمالا بالمنطقة الصناعية كانت البداية في بنائها سنة 1984ودخلت ميدان إنتاج في13-02-1988 بقدرة إنتاجية تقدرب4000لتر من الحلب و10000لترمن اللبن

تعريف المؤسسة ومهامها

كانت هده الوحدة تابعة إلى المؤسسة الأم OROLAIT بوهران إلى غاية 30-12-1997 ،من 1-10-1997 أصبحت هده الوحدة تسمى بوحدة المنبع للحليب و هي وحدة مستقلة رأس مالها يقدر ب 1000000 دج و يتمثل إنتاجها في الحليب و مشتقاته كما تتسع مناطق توزيع إلى كل من وهران ، مشربة ، عين الصفراء، فرندة ، البيض، سيق ، المحمدية .

تنقسم الوحدة إلى ثلاثة بنايات :

- المخزن الخاص بالمواد الأولية و مواد التغليف .
- الورشة الخاصة بالإنتاج مقسمة إلى خمسة أقسام:

[1]مصدر من المؤسسة

أ. ورشة إعادة التركيب .
ب. ورشة التعقيم أو البسترة.
ت. ورشة التكييف أو التعليب.
ث. قسم التنظيف .
ج. غرفة التبريد.

البناية الإدارية:

تشغل الوحدة 2*8سا يوميا بحيث أن عدد العمال الإجمالي هو 86 عاملا موزعين حسب المصالح و دلك كتوزيع أولي كما يلي :

- المديرية و الإدارة العامة و المراقبة و التسيير: 5 عمال.
- المحاسبة و المالية: 5 عمال.
- الإنتاج: 23 عامل.
- الصيانة: 7 عمال.
- التموين: 3 عمال.
- البيع: 17 عامل.
- **مصلحة الاستقبال:** هده المصلحة يستقبل فيها حليب البقر من عند الفلاحين، العدد: 3 عمال.
- المخبر: 2 عمال.
- الأمن: 11 عامل.

كما يوجد توزيع ثانوي لعدد عمال الوحدة و دلك يتم كما يلي:

- منفذين: 49 عامل.
- السيطرة: 18 عامل.
- الإطارات: 9 عمال.
- الإطارات العليا : 10 عمال .

تنتج الوحدة حوالي 25000 لتر يوميا توزع كلها و هي مقسمة كالتالي:

* 13000 لتر حليب معقم.

* 8000 لتر حليب بقر.

* 4000 لتر لبن.

يتم إنتاج الحليب على نوعين، الكيس والعلبة ،وكذلك بالنسبة للبن. كما أنه تم البدء في إنتاج الزبد.

– السمن–. ومستقبلا تحضر المؤسسة مشروع إنتاج الجبن لكن هدا المشروع تعترضه بعض العراقيل الإدارية رغم وصول التجهيزات الخاصة بالإنتاج و توفر الإمكانيات و الأرضية اللازمة لدلك .

ملاحظة : العمل في الو رشات يتم على شكل نظام أفواج و يوجد فوجين كل فوج متكون من 17 عامل مقسم إلى :2 تقنيين و 15 منفذا و يكون العمل لمدة 8سا يوميا لكل فوج .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوحدة

بالنسبة للهيكل التنظيمي للمؤسسة فهو يظم عدة مصالح تابعة لهده الأخيرة لا يمكن الاستغناء عنها و هي مرتبة حسب الشرح التابع لها .

شرح الهيكل التنظيمي للوحدة:

و يتكون هدا الهيكل من 6 مديريات أو مصالح رئيسية تابعة لها مصالح ثانوية:

1– **المديرية التقنية** : و تضم هده 4 مصالح ثانوية :
2– **مصلحة الإنتاج:** و هده المصلحة بدورها تضم ورشتين : ورشة التحضير، ورشة التعقيم.

- **ورشة التحضير** : و يتم في هده المرحلة تخليط المادة الأولية * مسحوق الحليب * مع إضافة الماء و بعض المستلزمات الضرورية للحصول على الحليب , هده المواد التي تستورد غالبا من الدول الاسكندينافية بالتحديد من النرويج .
- **ورشة التعقيم** :هده المرحلة يتم تعقيم الحليب أو ما يعرف بعملية البسترة حتى يكون صالحا للاستهلاك البشري .إضافة إلى الورشتين السابقتين هناك غرفتين للتبريد تفصلان بينهما ، الغرفة الأولى مخصصة لخزن مشتقات الحليب التي تحتاج إلى برودة شديدة و هي منتجات ذات مدة صلاحية طويلة ، أما الغرفة الثانية فدرجة البرودة فيها متوسطة و يتم فيها تخزين المنتجات التي تكون مدة فسادها سريعة جدا كالجبن مثلا ، و تفكر المؤسسة في زيادة إنتاج بإضافة فرقة ثالثة من العمل لضمان الإنتاج على مدار الساعة .

ب – مصلحة الصيانة:

تقوم هده المصلحة بصيانة و إصلاح آلات و تجهيزات مستعملة في الإنتاج ، و لها علاقة أيضا مع مصلحة التموين و التوزيع عن طريق إصلاح وسائل النقل حيث تسهر هده المصلحة على :

- ضمان المحافظة على وسائل الإنتاج .
- ضمان الصيانة والتشغيل المتواصل لكل التجهيزات المرتبطة و المشاركة في الإنتاج .
- تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برنامج الصيانة المعدة سابقا .
- إعداد وتنسيق و مراقبة الصيانة السنوية للوحدة .
- و تظم مكتبا للدراسات وورشة لعملية الصيانة المجهزة بالوسائل اللازمة لدلك.

ج – المخبر: يقوم باستقبال حليب المربين و إجراء تحليلات للتأكد من مدى مطابقته للمعايير المطلوبة سواء تعلق الأمر بنسبة الماء أو درجة الحموضة و هدا عن طريق تحاليل فيزيوكميائية ثم تحاليل بكترولوجية للتأكد من خلوه من أي أمراض و يقوم بتحليل المواد المستوردة من الوحدات الأخرى .

د – مصلحة تجميع و استقبال الحليب : دورها استقبال حليب المربين و تسييرهم إداريا حيث تعادل مساهمة المربين بالحليب الطبيعي من الإنتاج الكلي و يتم تسييرهم و تنظيمهم بالتعاون مع المخبر.

2 – مديرية المحاسبة و المالية : تحتوي هده الوظيفة على المصالح التالية

أ – مصلحة المحاسبة العامة : والتي تعني بضبط العمليات و الحسابات المالية التجارية وفقا لأصول المحاسبة المتعارف عليها ، و بناءا على الوثائق التي يحتفظ بها لغرض الإثبات و التطهير و من أهم مهامها :

- مراقبة و متابعة الصندوق و توجيه المداخل إلى البنك .
- مراقبة خزينة المؤسسة .
- تبرير نفقات و مداخل المؤسسة .
- إعداد قوائم الحسابات الختامية كالميزانية ، جدول حسابات النتائج والتي تمكن من تحليل وضعية التسيير داخل المؤسسة .
- القيام بعملية الجرد ، الترحيل إلى دفتر الأستاذ و تسجيل العمليات يوميا .

ب – المحاسبة التحليلية : و التي تم الشروع في تطبيقها نظرا للنقائص الناتجة عن المحاسبة العامة ، فبواسطة المحاسبة التحليلي يتم تصنيف التكاليف و تحليلها ، و حساب التكلفة النهائية بدقة

3 – الإدارة العامة :وظيفتها الرئيسية هي تسيير المستخدمين و تنقسم إلى المصالح الآتية :

- **تسيير المستخدمين** :تهتم هده المصلحة بشؤون المستخدمين و التأكد من صلاحية العاملين و تأهيلهم من كونهم في الأماكن
- المناسبة و من كون شروط عملهم الحسنة و مشجعة على بدل الجهد و تكريس الطاقات من أجل العمل كما أنها تسهر على ضمان حقوق و واجبات العامل في إطار ما يعرف بعلاقات العمل
- **مصلحة التكوين** :
- دورها يتمثل في إطارات المؤسسة أو إطارات أخرى غير تابعة للمؤسسة * التكوين المهني ، المتربصين ... الخ
- **المصلحة الاجتماعية** : تسهر هده الأخيرة على حل كل مشاكل العمال الاجتماعية و المهنية ، و تشرف على تلبية متطلبات العمل في ظروف أفضل ، كما تقوم بالتامين على كافة العمال داخل الوحدة .

4 – مديرية البيع:

تنقسم هده المديرية إلى المصالح الآتية :

مصلحة تسيير المبيعات :و يتلخص دورها في الاستقبال و البيع و تسيير هده العمليات إداريا .

- **مصلحة البيع** :
- تهتم ببيع منتج الحليب و مشتقاته و تسيير موزعي الحليب سواء داخل الولاية أو خارجها .
- **مصلحة الفوترة** :
- يتلخص دورها في إعداد الفواتير لكل المبيعات سواء تعلق الأمر بالحليب أو مشتقاته .
- **مصلحة النزاعات القضائية**:تهتم نكل النزاعات القضائية التي تخص الوحدة سواء تعلق لأمر بالموزعين أو العمال، فأحيانا يخل أحد الموزعين بالعقد الذي يربطه بالوحدة فهنا يأتي دور هده المصلحة في متابعته قضائيا.

- **مصلحة النقل:** المهمة الأساسية لهده المصلحة تتمثل في توفير وسائل النقل سواء نقل المواد الأولية أو المنتجات أو قطع الغيار. تقوم بتموين الوحدة بكل مستلزمات الإنتاج من غبرة، الحليب، مادة دسمة، مواد التغليف...الخ

إذ تحصل على المادة الأولية الغبرة عن طريق المؤسسة الأم و هدا عبر مؤسسة أنشئت لغرض تموين الوحدات بالمواد الأولية ، حيث ترسل الوحدة الكمية المطلوبة و تقوم تلك المؤسسة بشرائها و التفاوض مع الشركات الأجنبية مباشرة ، أما فيما يخص مواد التغليف من نوع الكيس فإنها كانت تجلب من إسبانيا ثم انطلق إنتاجها محليا بمركب المدية و هي ذات جودة متوسطة و لكنها تتحسن مع مرور الوقت ، كما أنها تحصل على مادة التغليف من نوع علب ألمانيا . كان قرار بدء إنتاج العلب قد تم على مستوى المديرية الجهوية بوهران و هدا ضمن خطة وطنية تهدف إلى التخلص من الكيس التقليدي لكن هدا المشروع لم يكتمل و لقد عادت المؤسسة بعد مدة إلى الطريقة الأولى نظرا لعدم رواج هده الفكرة ، و اتجهت بهدا النوع من التغليف إلى ولايات أخرى و بالأخص وهران ، و تنقسم هده المديرية إلى مصلحتين :

- **مصلحة تهتم بتسيير و إدارة المداخلات و المخرجات للمواد الأولية** المختلفة مواد التغليف ، مواد التنظيف ، قطع الغيار ، و بالتالي فهده المصلحة تتعامل مع كل أقسام الوحدة .
- **مصلحة الشراء** :" تهتم بكل ما يتعلق بشراء المواد الأولية و كل مستلزمات الإنتاج .
- **مصلحة الأمن و النظافة** : (تضم مصلحة الوسائل العامة) تقوم بمراقبة المعدات و أمن العمال كما أنها مسؤولة عن مراقبة دخول و خروج العمال و الشاحنات و تقوم بحفظ الوحدة و تنقسم بدورها إلى :
- **مصلحة الوسائل العامة** : تسهر على توفير كل مستخدمات[1]

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وأدواتها

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية:

ترتكز الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري محل الدراسة بالاعتماد على الإجابات الواردة من الاستبيان الموزع على موظفين مؤسسة الحليب ومشتقاته بولاية سعيدة

[1] من وثائق المؤسسة

المنهج المستخدم:

إن اختبار منهج دراسة معين يخضع لطبيعة الموضوع المدرس وكذلك الغاية منه ويعرف المنهج على انه "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث "[1]وبالتالي اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف على انه "مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستنتاج من دلالتها والوصول إلى نتائج عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة"[2] وقد اعتمادنا على هذا المنهج لوصف اتجاهات موظفين مؤسسة الحليب ومشتقاته بولاية سعيدة وتحليل المعلومات المتحصل عليها لمعرفة آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

مجتمع البحث:

هو جميع الأفراد أو الأشياء أو الأشخاص الذين يشكلون موضوع مشكلة البحث .وهو جميع العناصر ذات العلاقة بمشكلة الدراسة التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها نتائج الدراسة. حيث ثم اختيار مجتمع البحث من موظفين مؤسسة الحليب ومشتقاته الذين يمتلكون مؤهلات ومقدرة في الحكم على مختلف العبارات الواردة في الاستبيان الخاصة بالآليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

عينة البحث

كان حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع30 استمارة الاستبيان ،وقد اعتمدنا على طريقة التسليم والاستلام المباشر لأفراد العينة

الجدول(01): عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية

[1]البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث المكتب الجامعي الحديث مصر 1990 ص30 محمد شفيق

[2]بشير صالح الراشدي مناهج البحث التربوي رؤية تطبيقية مبسطة دار الكتاب الحديث الكويت 2000 ص 59

عدد الاستمارات الموزعة والصالحة	30	100

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

يتطلب أي بحث الاستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع البيانات وكذا الوسائل الإحصائية، وتتمثل الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات من هذه الدراسة

- **أدوات جمع المعلومات**

اعتمدنا في هذه الدراسة على جمع المعلومات في استمارة الاستبيان كأداة لاستقصاء وجمع أراء وإجابات افراء العينة حتى يتسنى لنا أبراز وجهات نظرهم حول الإطار العام الذي يحكم مجمل القضايا المرتبطة بالآليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

وتعرف الاستبانة على أنها "عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى المبحثين في موقف مقابلة شخصية"[1]

و يكمن الهدف من الاستبيان:

- تكون الأسئلة موحدة لجميع أفرد العينة في حين أنها قد تتغير صيغة بعض الأسئلة عند طرحها في المقابلة.
- تصميم الاستبيان ووحدة الأسئلة يسهل عملية تجميع المعلومات في مجاميع وبالتالي تفسيرها والوصول إلى استنتاجات مناسبة.
- يمكن للمبحثين اختيار الوقت المناسب لهم والذي يكونوا فيه مهيئين نفسيا وفكريا للإجابة على أسئلة الاستبيان
- يسهل الاستبيان على الباحث جمع معلومات كثيرة جدا من عدة أشخاص في وقت محدد.

[1] عبد الله عبد الرحمان علي بدون مناهج البحث الاجتماعي دار المعرفة الجامعية مصر 2002 س 180

- الاستبيان لا يكلف ماديا من حيث تصميمه وجمع المعلومات مقارنة بالوسائل الأخرى التي تحتاج إلى جهد أكبر وأعباء مادية مضافة كالسفر والتنقل من مكان إلى آخر .... الخ

تضمن الاستبيان 30 سؤالا كانت مقسمة إلى جزئيين، حيث يشمل الجزء الأول البيانات الشخصية والذي يحتوي على 10 من الأسئلة، اما الجزء الثاني فيحتوي على 20 سؤال ومن خلال ذلك تم وضع النموذج التالي:

الشكل(01): نموذج الدراسة

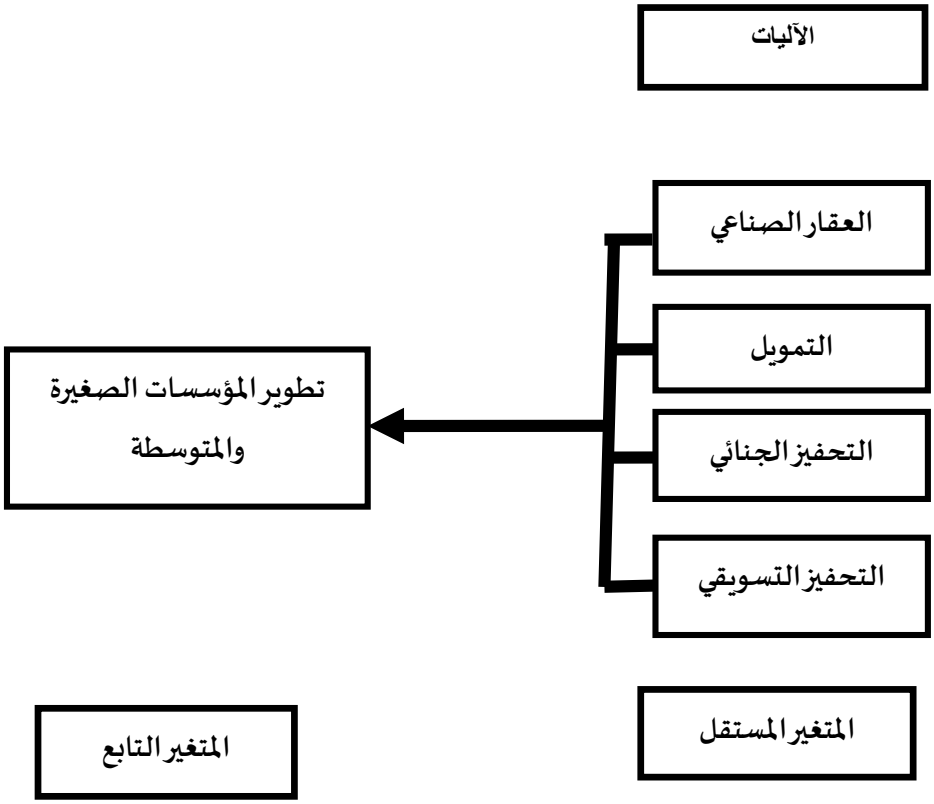

المصدر: من إعداد الطالبين.

1- الوسائل الإحصائية المستخدمة

لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة ثم استخدام الوسائل الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية

2. معامل الثبات ألفا كرو نباخ
3. التوزيعات التكرارية
4. المتوسط الحسابي
5. الانحراف المعياري
6. أسلوب الانحدار الخطي البسيط.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لعينة الدراسة.

للتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث المتغيرات الشخصية التي شملها الاستبيان في محوره الأول، تم تحليل إجابات أفراد العينة حول هذه المتغيرات كالتالي:

- **الجنس**

الجدول رقم (02): توزيع الأفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكور	17	% 56،67
اناث	13	% 43،33
مجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (04) نجد الفئة الغالبة من الذكور بالنسبة 56،67% إما النسبة الباقية تمثل الإناث بنسبة 43،33 %

الشكل(02): الدائرة النسبية لمتغير الجنس

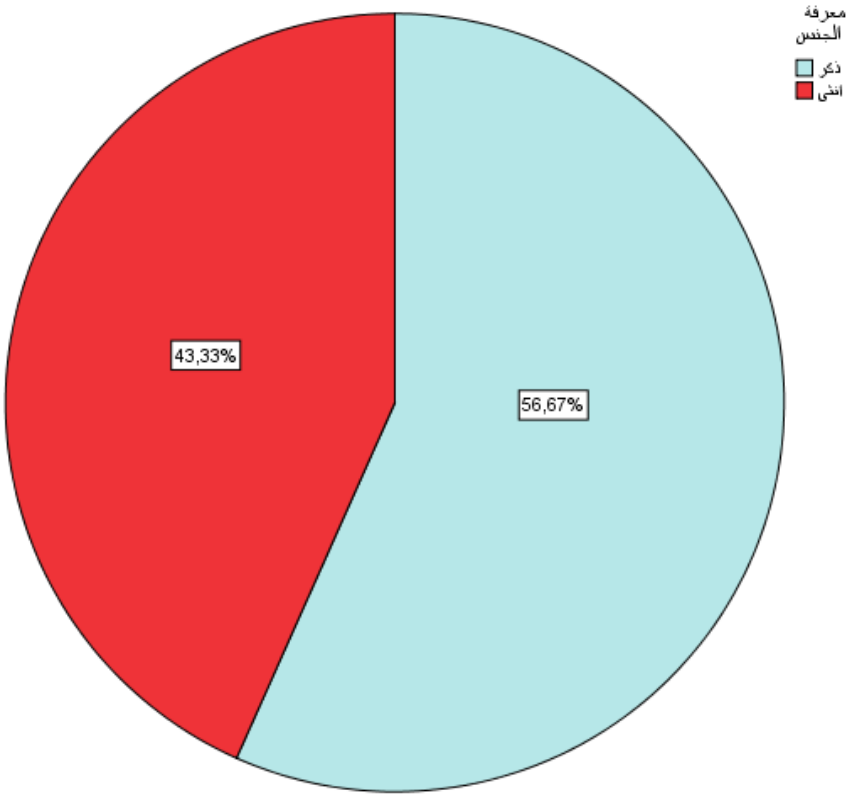

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.24

- **العمر: تم توزيع متغير العمر حسب الفئات التالية:**

الجدول رقم (03): توزيع الأفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
اقل من 30 سنة	05	% 16،67
من 30 إلى 40 سنة	07	%23،33
من 40 سنة فما فوق	18	% 60
مجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (05) نجد الفئة الغالبة التي يتراوح عمرها من 40 سنة فما فوق بالنسبة60% أما النسبة التي تليها من 30 الى 40 سنة بالنسبة23،33 %اما النسبة المتبقية هي التي يتراوح عمرها اقل من 30 سنة بالنسبة 16،67%

الشكل(03): الأعمدة البيانية لمتغير العمر

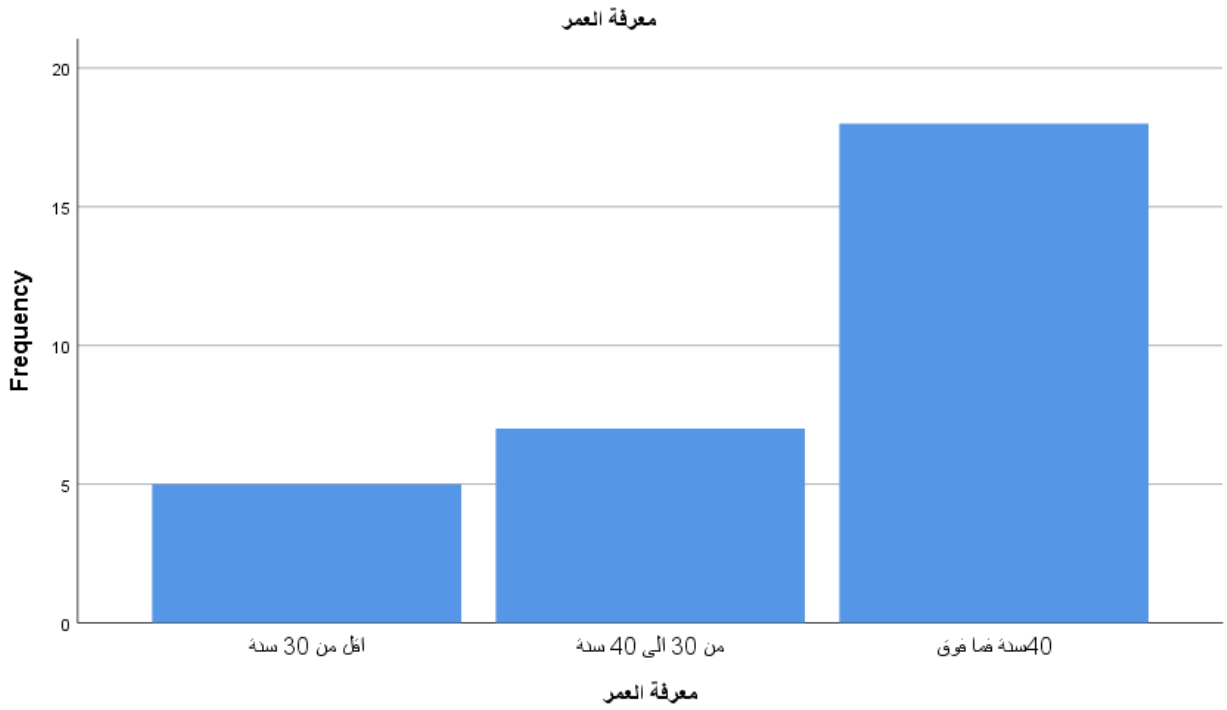

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.24

- **المستوى التعليمي:** يظهر الجدول الموالي المستويات العلمية لعين الدراسة.

الجدول رقم (04): توزيع الأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
مستوى ثانوي	05	% 16،67
مستوى جامعي	15	% 50
تكوين مهني	10	% 33.33
مجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (05) نجد الفئة الغالبة التي مستواها التعليمي مستوى جامعي بالنسبة50% أما النسبة التي تليها هي الفئة التي مستواها التعليمي تكوين مهني بالنسبة33،33 %أما النسبة المتبقية هي التي مستواها التعليمي مستوى الثانوي بالنسبة 16،67%

الشكل(04): الدائرة النسبية لمتغير المستوى التعليمي

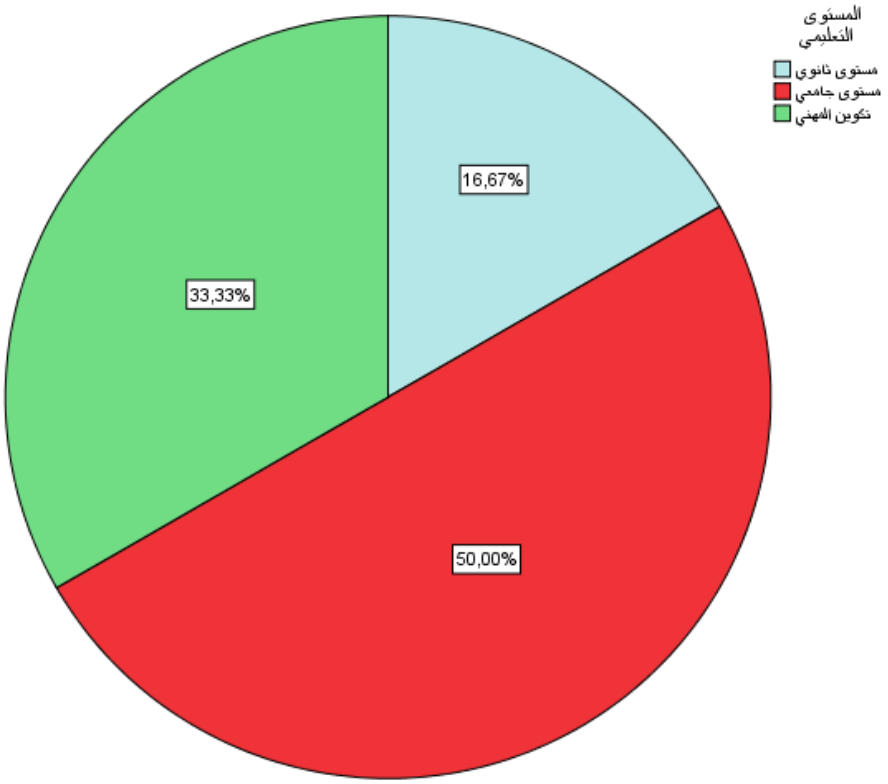

المصدر : مخرجات برنامج SPSS V.24

- **الوظيفة:** بالنسبة لمتغير الوظيفة فكانت هنالك فئتين:موظف بمصلحة ورئيس مصلحة(إطار).

الجدول رقم (05): توزيع الأفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة
موظف	20	% 66.67
إطار	10	% 33.33
مجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (06) نجد الفئة الغالبة التي وظيفتها موظف بالنسبة66.67%أما النسبة المتبقية هي التي وظيفتها إطار بالنسبة 33.33%

الشكل(05): الدائرة النسبية لمتغير حسب متغير الوظيفة.

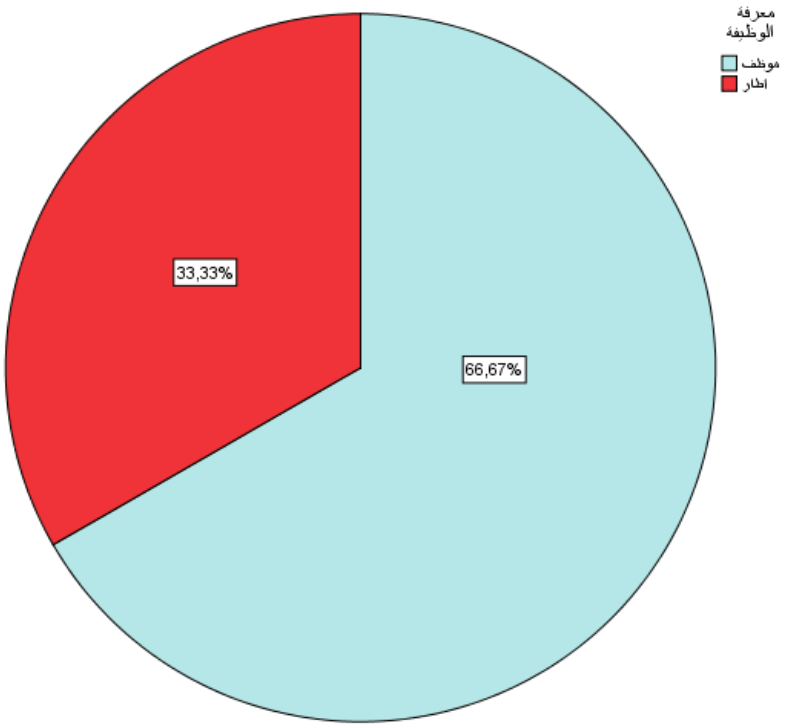

المصدر : مخرجات برنامج SPSS V.24

- **طبيعة النشاط:** هذا المتغير يدرس طبيعة النشاط الذي يمارسه الفرد تجاري أو إنتاجي، والتي كانت نسبه موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (06): توزيع الأفراد العينة حسب طبيعة النشاط

طبيعة النشاط	العدد	النسبة

تجاري	12	% 40
انتاجي	18	% 60
مجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (06) نجد الفئة الغالبة التي طبيعة نشاطها إنتاجي بالنسبة60%أما النسبة المتبقية هي التي طبيعة نشاطها تجاري بالنسبة 40%

الشكل(06): الدائرة النسبية لمتغير طابع النشاط

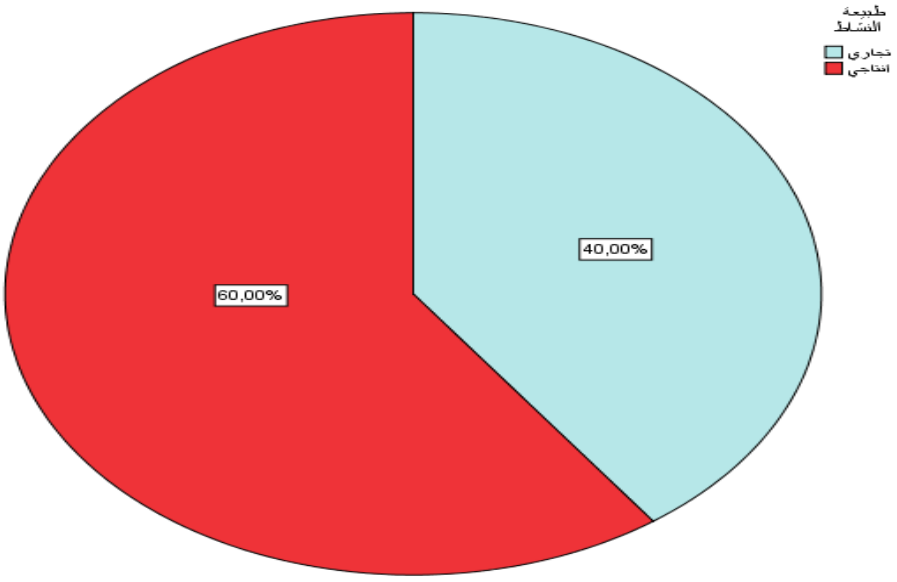

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.24

المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها.

في هذا الجانب سوف نتطرق إلى دراسة إجابات الافراد وتحليله بغية التوصل لإجابة حول إشكالية بحثنا وفقا للمراحل التالية:

المطلب الأول: التوزيع الطبيعي للبيانات وصدق وثبات أداة الدراسة

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي.

وفقا لنظرية النهايات المركزية فإن بيانات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي بحكم أن حجم هذه الأخيرة فاق 30فردا.

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة.

لثبات قياس الاستبيان قمنا بحساب معامل(alpha Cranach) ، بينما الصدق الذي يعبر عن مقلوب معامل الثبات، كما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم (07):ثبات وصدق المحاور والاستبيان ككل.

المتغيرات	العبارات	معامل الفا كرو نباخ	الصدق
المحور الأول (محور التطوير)	07	0,69	1.44
المحور الثاني(الآليات)	07	0.73	1.36
الاستبيان ككل	13	0.75	1.33

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.24

يشير مؤشر الثبات المعبر عنه بمؤشر ألفا كرونباخ إلى وجود ثبات في إجابات أفراد عينة الدراسة بحيث كانت قيمة هذا الأخير تفوق 60٪ بالنسبة المحاور والاستبيان ككل وهذا ما يعتبر مقبولا في مثل هذه البحوث كما أن مؤشرات الصدق كانت مرتفعة وبالتالي يمكن الاعتماد على بيانات الاستبيان لإتمام هذه الدراسة.

المطلب الثاني:تحليل اتجاهات إجابات الأفراد اتجاه محاور الدراسة.

لقياس مدى استجابة الأفراد لمتغيرات الدراسة تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي كما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول(08):درجات مقياس سلم ليكارت

1	2	3	4	5
غيرموافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: (عز، 2007، صفحة 540)

وبالاعتماد على السلم أعلاه في الدراسة فإنه توجد أربعة مسافات بين كل درجة وأخرى، وتم تحديد طول الفترة من خلال قسمة أعلى بديل على عدد المسافات (5/4) فتحصلنا على مسافة تساوي 0.80.

الجدول (09)المتوسطات المرجحة لسلم ليكارت الخماسي.

المتوسط المرجح	الدرجة
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين.

المحور الأول: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول (10) :يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات محور التطوير

محورالتطوير	المقياس	موافقبشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الدرجة
تدعم مؤسساتكم التكوين الرفع الكفاءة والخبرة	**النسبة**	20	50	16.7	10	3.3	3.733	موافق
وضعت مؤسستكم المقاييس المناسبة لنجاحها (قرار لصاحب السلطة)	**النسبة**	26.7	66.7	00	6.7	00	4.133	موافق
هناك وسائل اتصال حديثة تستفيد منها المؤسسة	**النسبة**	46.7	36.7	10	6.7	00	4.233	موافق بشدة
تقدم مؤسستكم خدمات جديدة تستفيد منها	**النسبة**	20	43.3	13.3	13.3	10	3.50	موافق
تدعم المؤسسة قرارات متعلقة بالتوظيف	**النسبة**	13.3	00	13.3	43.3	30	2.33	غير موافق
تدعم المؤسسة المشاريع الاستثمارية	**النسبة**	16.7	50	13.3	10	10	3.533	موافق
تكافي المؤسسة أصحاب الخبرة والكفاءة (العمال)	**النسبة**	60	10	3.3	6.7	20	3.833	موافق
تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة							**3.60**	**موافق**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.24

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى القيم السجلة فغنه يمكننا استنتاج بأن عينة الدراسة وافق على جل عبارات محور تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي فإن عينة الدراسة تقر بوجود تطوير ملحوظ وملموس لهذه المؤسسات .

تحليل العبارات الخاصة بالآليات

جدول (11): يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات محور الآليات

محور الآليات								
بعد العقار الصناعي	**المقياس**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**لا أوافق**	**لا أوافق بشدة**	**المتوسط الحسابي**	**الدرجة**
امتلكت المؤسسة العقار الصناعي من طرف الدولة	**النسبة**	20	46.7	13.3	10	10	3.56	موافق
سياسة منح العقار الصناعي ناجعة	**النسبة**	26.7	40	13.3	10	10	3.63	موافق
سياسة منح العقار الصناعي لا تتعارض مع الملكية	**النسبة**	40وس	30	10	10	10	3.80	موافق
بعد العقار الصناعي							**3.67**	**موافق**
بعد التمويل	**المقياس**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**لا أوافق**	**لا أوافق بشدة**	**المتوسط الحسابي**	**الترتيب**
تستثمر المؤسسة في مشاريع أخرى	النسبة	20.0	13.3	46.7	10	10	3.23	محايد
تفترض المؤسسة من مصادر أخرى	النسبة	23.3	33.3	13.3	13.3	16.7	3.33	محايد
توفر مؤسستكم الأموال لفرض معين	النسبة	30.0	36.7	13.3	10	10	3.67	موافق
بعد التمويل							**3.41**	**موافق**
بعد التحفيز الجبائي	**المقياس**	**موافق**	**موافق**	**محايد**	**لا**	**لا**	**المتوسط**	**الترتيب**

		بشدة			أوافق	أوافق بشدة	الحسابي	
تواجه مؤسستكم مشاكل في سياسة الجبائية	النسبة	23.3	56.7	6.7	6.7	6.7	3.83	موافق
هناك مرونة في تعامل الطابع الضرائب مع المؤسسة	النسبة	33.3	36.7	10	10	10	3.73	موافق
يساهم التحفيز الجياني في تنمية الاستثمار	النسبة	33.3	30.0	10.00	13.3	13.3	3.57	موافق
بعد التحفيز الجبائي							**3.71**	**موافق**
بعد التحفيز التسويقي	**المقياس**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**لا أوافق**	**لا أوافق بشدة**	**المتوسط الحسابي**	**الترتيب**
الدعم المؤسسة نشاطات تسويقية إلكترونية	النسبة	16.7	73.3	3.3	3.3	3.3	3.97	موافق
استخدم المؤسسة التكنولوجيا في التسويق	النسبة	23.3	16.7	40	10.00	10.00	3.33	مخايد
تتبع مؤسستكم طرق توسط الناجحة كتحليل السوق	النسبة	23.3	66.7	3.3	3.3	3.3	4.03	موافق
يستخدم العمال محتوى في الإعلام	النسبة	53.3	13.3	10.00	13.3	10	3.87	موافق
بعد التحفيز التسويقي							**3.67**	**موافق**
مخور الآليات ككل							**3.65**	**موافق**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.24

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه فإنه يمكننا استنتاج بأن عينة الدراسة أجابت بالموافقة على عبارات هذا المحور وبالتالي فإن كل الآليات المنصوص عليها في التشريع الجزائري مطبقة في المؤسسة محل الدراسة غير أننا وبالرجوع إلى المتوسطات الحسابية للأبعاد فنلاحظ أن هنالك تفاوتا فيما بينها بحيث أعطت عيمة الدراسة أهمية كبيرة لبعد التحفيز الجبائي ليله كل من بعدي التحفيز التسويقي والعقار الصناعي بنفس الأهمية، ليحل أخيرا بعد التمويل بحيث ترى عينة الدراسة أن هذه الآلية تحتاج التفعيل أكثر في إطار تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات:

في هذا الجانب سوف نقوم باختبار الفرضيات الفرعية أولا ثم الفرضية الرئيسية كالتالي:

اختبار الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة.

لاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على الاختبار المعلمي للعينة الوحيدة والتي كانت نتائجه موضحة في الجدول أدناه.

الجدول(12):نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ستودنت (t)	درجة الحرية	قيمة الدلالة
تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.60	0.46	7.143	29	0.000

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.24

تظهر نتائج الاختبار أعلاه وبالنظر إلى قيمة الدلالة(0.00) والتي كانت أقل من القيمة الحرجة 0.05 بأنه يمكننا قبول فرضية بحثنا بوجود تطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لآلية منح العقار الصناعي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة.

لبحث هذه الفرضية تم اللجوء إلى تقدير نموذج الانحدار البسيط بين المتغيرين: العقار الصناعي(متغير مستقل) و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (متغير تابع)، ليتم التحصل على النتائج الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول(13): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

	B	قيمة ستودنت(t)	قيمة الدلالة	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة فيشر(f)	قيمة الدلالة للنموذج ككل
المتغير المستقل(العقار الصناعي)	0.525	5.390	0.00	0.714	0.492	29.057	0.00
الثابت	1.674	4.622	0.00				

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.24

تظهر نتائج التقدير من خلال الجدول أعلاه انه يمكننا قبول الفرضية بوجود أثر لمنح العقار الصناعي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لان قيمة الدلالة للنموذج ككل(0.00) كانت أقل من القيمة المرجعية للاختبار(0.05).

ومن خلال نتائج التقدير يمكننا التوصل إلى مانسبة 49.2٪من التطوير الحاصل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى تطبيق آلية منح العقار الصناعي المنصوص عليها في التشريع الجزائري.

كما أنه كلما تحسنت القوانين والقواعد المنظمة لمنح العقار الصناعي لصالح هذه المؤسسات بوحدة واحدة أدى إلى زيادة تطوي هذه الأخيرة بمقدار 0.525 وحدة. ومما سبق يمكن كتابة نموذج التقدير لأثر العقار الصناعي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة كالتالي:

$$DPME=0.525II +1.614+e$$

بحيث يشير كلا من:

DPME: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

II: العقار الصناعي

e:خطأ التنبؤ

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتمويل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولفحص هذه الفرضية تم الاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط بين المتغير المستقل(التمويل) والمتغير التابع (تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

الجدول(14): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

	B	قيمة ستودنت(t)	قيمة الدلالة	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة فيشر(f)	قيمة الدلالة للنموذج ككل

المتغير المستقل(التمويل)	-0.142	5.390	0.613	0.096	0.009	0.261	0.613
الثابت	4.084	4.622	0.00				

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.24

تظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وحسب الجدول أعلاه برفض الفرضية لأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التمويل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وذلك لأن القيمة المعنوية للنموذج ككل(0.613)كانت أكبر من 0.05

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتحفيز الجبائي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة.

في هذا الإطار وبناء على النموذج المقدر بين المتغيرين : التحفيز الجبائي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت المخرجات التالية:

الجدول(15): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

	B	قيمة ستودنت(t)	قيمة الدلالة	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة فيشر(f)	قيمة الدلالة للنموذج ككل
المتغير المستقل(التحفيز الجبائي)	0.557	8.194	0.00	0.840	0.706	67.148	0.00
الثابت	1.531	5.965	0.00				

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.24

بناء على نتائج التقدير الموضحة أعلاه فإنه يكننا القول بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتحفيز الجبائي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك لأن النموذج المقدر كان معنويا.

كما أن النتائج بأن هنالك ارتباطا قويا وموجبا بين هذين المتغيرين بنسبة 84.00٪، وأن التطور الذي تشهده المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مرده إلى التحفيز الجبائي الذي تحصل عليه بنسبة 70.60٪. بحيث كلما زادت هذه التحفيزات بوحدة واحدة أدى إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب0.557وحدة.

وعليه يمكن تقدير النموذج لأثر التحفيز الجبائي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

$$DPME=0.557RF+1.531+e$$

بحيث يشير كل من إلى:

DPME : تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

RF : التحفيز الجبائي

e : خطأ التنبؤ

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتحفيز التسويقي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة.

لبحث هذه الفرضية تم الاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط للمتغيرين: المتغير المستقل(التحفيز التسويقي) والمتغير التابع (تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

فكانت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول(16): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

	B	قيمة ستودنت(t)	قيمة الدلالة	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة فيشر(f)	قيمة الدلالة للنموذج ككل
المتغير	-	**0.640-**	**0.528**				

المستقل(التحفيز التسويقي)	0.085			0.12	0.014	0.409	0.528
الثابت	3.922	7.679	0.00				

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.24

نتائج هذا التقدير تظهر بأن النموذج المقدر غير معنوي بحكم قيمة الدلالة الكلية للنموذج(0.528) والتي فاقت 0.05. وعليه يمكن رفض هذه الفرضية والقول بأنه لايوجد أثر للتحفيز التسويقي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة.

الفرضية الرئيسية: يوجد اثر ذو دلالة معنوية للآليات المنصوص عليها في التشريع الجزائري على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة.

وتهدف هذه الفرضية للإجابة عل إشكالية دراستنا، وفي هذا الصدد قمنا بتقدير نموذج انحدار خطي بسيط بين متغير الآليات مجتمعة(العقار الصناعي، التمويل، التحفيز الجبائي والتحفيز التسويقي) كمتغير مستقل، ومتغير تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع فكانت مخرجات هذا التقدير موضحة في الجدول الآتي:

الجدول(17): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

	B	قيمة ستودنت(t)	قيمة الدلالة	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة فيشر(f)	قيمة الدلالة للنموذج ككل
المتغير المستقل(الآليات)	0.571	3.773	0.001	0.581	0.337	14.238	0.001
الثابت	0.851	1.162	0.255				

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.24

تظهر نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وحسب الجدول أعلاه قبول هذه الفرضية بوجود أثر ذو دلالة معنوية للآليات المنصوص عليها في التشريع الجزائري على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة كعينة دراسة. وذلك لأن لان النموذج كان معنويا(0.001)

كما يمكننا استنتاج علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين متغيري الدراسة(58.1 ٪)، وبالنظر إلى معامل التحديد الذي يفسر ما نسبته 33.7٪من التطور الحاصل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى هذه الآليات مجتمعة والتي نص عليها التشريع الجزائري، وأن هذه الآليات كلما تحسنت وطبقت بالشكل الصحيح بمقدار وحدة واحدة أدت إلى زيادة تطوير هذه المؤسسات ب0.571 وحدة.
ليتم كتابة النموذج المقدر كالتالي:

$$DPME=0.571M+0.851+e$$

بحيث يشير كل من إلى:

DPME : تطوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

M : الآليات

e : خطأ التنبؤ

الخاتمة:

سعت دراستنا إلى دراسة موضوع مهم ألا وهو آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، ومن خلال هذا الفصل حاولنا إجراء دراسة ميدانية لمدى نجاعة هذه الآليات من خلال مؤسسة المنبع بولاية سعيدة حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لبعد العقار الصناعي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فإن الدولة تسعى جاهدة في توفير العقار الصناعي وتوسعته بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات بغية توسعة نشاطها وتنويعه.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لبعد التحفيز الجبائي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه التحفيزات ستسهم في حصول هذه الأخيرة على إعفاءات و تخفيضات بما يسمح لها بتوسعة رأس مالها وتوجيهه نحو توسعة نشاطها.

- لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لبعد التمويل المالي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا أن هذا القطاع لا يزال بحاجة إلى التمويل المالي الكافي بما يغطي نفقاته ويزيد إنتاجه.
- لا يوجد أثر معنوي للتحفيز التسويقي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من كل التسهيلات وعدد نقاط ومراكز البيع إلا انها تظل غير كافية ودليل ذلك طوابير الانتظار التي تشهدها نقاط البيع.

الخاتمة

الخاتمة :

أصبح الاعتماد على المؤسسات الغيرة والمتوسطة من الضروريات الاقتصادية المعاصرة نظرا للدور البارز التي تلعبه في التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء.

فقد مرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ الاستقلال بعدة مراحل ،حيث كانت معظم المؤسسات مملوكة من طرف المستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال ، ليتطور تعدادها بمرور الوقت و يشمل القطاع العام و الخاص ، و ازدادت أهميتها من خلال مساهمتها في خلق مناصب شغل و كذا خلق قيم مضافة ،غير أنها تعايشت مع مجموعة من المشاكل التي تستدعي وقفة لمعرفة موضع التقصير حيث تتلقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الوزارة المكلفة بالقطاع و مختلف الهيئات الحكومية المتخصصة لدعم هذا القطاع ،من بينها الوكالات الخاصة بدعم الاستثمار في هذا المجال ،بالإضافة إلى مراكز التسهيل و حاضنات الأعمال ،هذه الهيئات تتماشى و الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتنمية هذا القطاع كآليات لترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتباره الكفيل بتهيئتها .

و ما يشهد به للمشرع الجزائري أنه تبنى ترسال مجموعة من القوانين و الأطر متوجها بها إلى تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غبر أن المؤسسات العملية أثبتت تصادم هذه الأطر النظرية مع الواقع العملي غير أنه من العدل أن نشير إلى إرادة حقيقية من طرف السلطات المركزية عامة و وزارة التعليم العالي خاصة يتحلى ذلك من خلال صدور قرار 12-75 .

نتائج الدراسة :

وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى جملة من النتائج كالآتي:

- تجسد الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من قبل السلطات العمومية، لاسيما منذ إنشاء
- وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- التمويل البنكي أهم مصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- العمل على تطوير و تنشيط السوق المالية الثانية الجزائرية و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على سياسة الاستثمار المالي وهذا مايجبرها على التطور ة الانتماء .
- ضرورة التنسيق بين الهيئات الداعمة و إنشاء قاعدة معطيات و بيانات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- إنشاء صندوق و آليات أكثر مرونة لتبسيط الإجراءات الإدارية و ضمان المخاطر لأصحاب المشاريع الابتكارية و الناشئة .
- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية المستدامة
- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل و التقليل من البطالة
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع من القيمة المضافة و تقوي العلاقات الخارجية
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية
- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان .

مقترحات الدراسة:

- تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- استحداث قوانين لضبط و تسيير عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- وضع قوانين صارمة لضبط نشاط المنافسة
- القيام بملتقيات و ندوات دراسية حول أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تكوين الكفاءات المسؤولة عن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- وضع آليات لتسهيل تسويق المنتجات
- الحد من المنافسة الغير متكافئة و حماية المنتوج المحمي بتوقيف استيراد نفس المنتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

1. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد لمنشر والتوزيع،2012
2. ماجد عطية، إدارة المشروعات الصغيرة ،الطبعة الأولى ،دار الرحمة للنشر والتوزيع والطباعة ،2002 .

الرسائل والأطروحات

3. أحمد غبولي: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011 – 2010
4. حجاب إكرام ، ترقية الصادرات خارج المحروقات، آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي و مالي المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2020-2021
5. سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي، ، 2013-2014
6. طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في التمويل الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011
7. كريمبودحان، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر،2015

المذكرات :

1. آسيا شيبان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2008-2009
2. حميدة مالكية: محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة 2008-2009

المقالات :

8. إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003
9. إسماعيل صاري، عبد القادر هواري، تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل توالي الصدمات الخارجية ، وأهمية تنويع التنمية الاقتصادية ، مجلة دراسات وأبحاث مجلد 12 العدد 4 أكتوبر 2020 .
10. بن العايش فاطمة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الاستفادة من التجارب العالمية مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمو الخضر، الوادي الجزائر ، المجلد 3 ، العدد 66 ديسمبر 2018
11. بوزهرة محمد، بن يعقوب الطاهر ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (حالة المشروعات المحلية بسطيف)،بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2003
12. حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ، الجزائر، العدد 02، 2003
13. السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة: إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، ملتقى دولي يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة الشلف– الجزائر.
14. صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد الثالث ، 2004 .
15. صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد الثالث ، 2004
16. الطيب داودي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات "حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11 لسنة 2011
17. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005

18. علوني عمار، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06/العدد 01 ، جوان 2019

19. عديلة العلواني، بن سمية دلال 2018 ، المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الرابع،

20. محفوظ جبار: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة، محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004

21. نور الدين جوادي، مميش سلمى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر. دراسة تحليلية(2007-2015) مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (02) العدد (02)، ديسمبر 2018.

22. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 01/2002.

23- وليد بولغب، التجربة الجزائرية في إنشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني عشر.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية
الرقم: 302../ق ع إ ق/ ك ع اق ،ع تج ، ع تس/ ج س/2022

إلـــى/ السيـــــد: مديـــر شركة الحليب و مشتقاته –سعيدة-

الموضـــــوع: طـــلـــب استـــقـــبال

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة؛ بطلب استقبال ومساعدة الطالب(ة):

- الطالب(ة): مولاي أمحمد مسجل(ة): السنة الثانية ماستر تخصص: اقتصاد وتسير مؤسسة
- الطالب (ة): مختاري ايمان مسجل(ة): السنة الثانية ماستر تخصص: اقتصاد و التسير مؤسسة.

بتسهيل عملية دخولهم إلى المؤسسة التي تشرفون عليها، وتمكينهم من الاطلاع على كل ما يساعدهم لإنجاز بحثهم؛ وذلك حسب القانون الداخلي المتبع لديكم؛ وهذا حتى يتسنى لهم التحضير الجيد لإعداد البحث .

في الأخيـــر، تقبـلوا منـا فائـق التقديـــــر والاحتـــــــرام.

حرر(ت) بسعيدة في: 2023/02/06

رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بالتدريس و الشؤون الإدارية
مزيان عبد القادر